الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supèrieur
Et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj -Bouira-
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de
Gestion

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

الموضوع:

دراسة فرضية العجز التوأم بين الميزانية العامة وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

من إعداد الطالبة:
ميلودي هاجر

تحت إشراف:
د. وعيل ميلود

أعضاء لجنة المناقشة:

- د. حيدوشي عاشور ..... رئيسا
- د. وعيل ميلود..... مقررا ومشرفا
- د. العمري علي..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020

شكر وعرفان

بعد أن من الله علي بإنجاز هذا العمل فإني أتوجه إليه سبحانه و تعالى أول و آخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله و كرمه الذي غمرني به فوفقني إلى ما أنا عليه راجية منه دوام نعمه وكرمه، و انطلاقا من قوله تعالى:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فإني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف وعيل ميلود على إشرافه على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذله معي وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لي الطريق لإتمام هذه الدراسة فله مني فائق التقدير والاحترام

كما أتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا، و بالأخص الأساتذة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة مذكرتي

كما لا أنسى أن أشكر من شارك في إخراج هذا العمل للضوء ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة أو دعاء أسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذا العمل قارئه وأن يتقبله في ميزان الحسنات إنه سميع مجيب الدعوات

هاجر

إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالعلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى من علمتني أن الحب ليس له عمر وأن العطاء ليس له حدود أمي الغالية

إلى الشمعة التي احترقت لتنير لي طريق حياتي

أبي الغالي

إلى من هم سندي وعزوتي أخوتي

إلى من لا تحلو الحياة إلا بهن أختاي

إلى سندي وشريكي في الحياة ياسين

إلى كل أهلي وصديقاتي وأحبتي

ولكل روح طيبة شاركتني بدعائها

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	I
الإهداء	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	IV
المقدمة العامة	أ–ذ
الفصل الأول: ماهية الميزانية العامة وتنظيمها في الجزائر	
تمهيد	7
المبحث الأول: عموميات حول الميزانية العامة	8
المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة	8
المطلب الثاني: أنواع الميزانية العامة	17
المطلب الثالث: أهداف الميزانية العامة	18
المبحث الثاني: النظام الميزاني الحالي بالجزائر	20
المطلب الأول: الإطار التنظيمي للميزانية العامة	20
المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة	30
المطلب الثالث: مراحل تحضير الميزانية العامة	35
خلاصة الفصل الأول	40
الفصل الثاني: ماهية ميزان المدفوعات وتنظيمه في الجزائر	
تمهيد	42
المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات	43
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات	43
المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات	45
المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه	47
المبحث الثاني: الميزان التجاري وأقسامه	57
المطلب الأول: تعريف الميزان التجاري	57
المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري وأثره الاقتصادي	58
المطلب الثالث: مفهوم الصادرات والواردات	59
المبحث الثالث: تحليل اتجاهات العجز التوأم	59
المطلب الأول: التحليل الاقتصادي لميزان المدفوعات الجزائري	59
المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي للميزانية العامة في الجزائر	63
خلاصة الفصل الثاني	68
الخاتمة عامة	70
قائمة المراجع	74
الملاحق	80

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أبواب مدونة نفقات التسيير	26

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الشكل رقم (2-1) : تطور الصادرات العامة و الواردات العامة في الجزائر (1990-2018).	59
02	الشكل رقم (2-2) : تطور الميزان التجاري في الجزائر (1990-2018).	61
03	الشكل رقم (2-3) : تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2018).	62
04	الشكل رقم (2-4) تطور الإيرادات العامة و النفقات العامة في الجزائر(1990-2017) .	64
05	الشكل رقم (2-5) تطور الميزانية العامة في الجزائر(1990-2017) .	65

ملخص:

يعتبر التوازن الإقتصادي أحد أهم المقومات الاساسية للتنمية الاقتصادية، نظرا لدوره الكبير في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية، و كذلك ضمان الاستقرار الإقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي للدول، ووفقا النظرية الكينزية فإنه يوجد إرتباط وثيق بين التوازن الداخلي (الموازنة العامة) والتوازن الخارجي (الميزان التجاري), بينما يرى أنصار المنهج الريكاردي أنه لا توجد أي علاقة بين العجزين، و ضمن هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لاستقصاء وجود ظاهرة عجز التوأم من عدمها في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، من خلال تحليل العلاقة بين عجز الميزانية العامة و عجز الميزان التجاري، و قد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بينهما، مما يثبت فرضية عجز التوأم في الإقتصاد الجزائري، كما أصفرت نتائج الدراسة أن هذه الفرضية لا يمكن تطبيقها على الاقتصاد الجزائري بمفهومها النظري العام وذلك راجع إلى أن رصيد الحساب التجاري لا يستجيب التغيرات الحاصلة في معتدل سعر الصرف و إنما يستجيب بشكل كبير التغيرات سعر البترول و هذا يعود لعدة أسباب أهمها الحال الهيكلي الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري باعتماده على قطاع المحروقات كون معظم صادراته عبارة عن صادرات نفطية، إضافة إلى ضعف الجهاز الانتاجي الوطني وعدم مرونته، مما يتوجب على الحكومة الجزائرية مباشرة جملة من الاصلاحات الهيكلية لتعزيز الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الإيرادات العامة والصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: عجز التوأم، عجز الميزانية العامة، عجز الميزان التجاري، الاقتصاد الجزائري

Résumé:

L'équilibre économique est considéré comme l'un des fondements les plus fondamentaux du développement économique, en raison de son grand rôle dans la réalisation des objectifs économiques et sociaux, ainsi que dans la garantie de la stabilité économique, sociale et même politique des pays. Selon la théorie keynésienne, il existe un lien étroit entre la balance interne (le budget général) et la balance extérieure (la balance commerciale). Alors que les tenants de la méthode ricardienne constatent qu'il n'y a pas de relation entre les deux déficits, et dans ce cadre cette étude est venue enquêter sur l'existence du phénomène des déficits jumeaux ou non en Algérie pendant la période (1990-2018), En analysant la relation entre le déficit budgétaire général et le déficit de la balance commerciale, l'étude a trouvé une relation entre eux, ce qui prouve

l'hypothèse du double déficit de l'économie algérienne, et les résultats de l'étude ont également jauni que cette hypothèse ne peut pas être appliquée à l'économie algérienne dans son sens théorique général, en raison de Le solde du compte de trading ne répond pas aux variations du taux de change moyen, mais répond plutôt de manière significative aux variations du prix du pétrole et c' est dû à plusieurs raisons dont la plus importante est la condition structurelle que connaît l'économie algérienne par sa dépendance au secteur des hydrocarbures, puisque la plupart de ses exportations sont des exportations de pétrole, en plus de la faiblesse et de la rigidité de l'appareil productif national, c'est pourquoi le gouvernement algérien doit entreprendre un ensemble de réformes structurelles pour renforcer l'économie nationale et diversifier les sources de revenus publics. Et les exportations hors du secteur des hydrocarbures.

Mots clés: double déficit, déficit budgétaire général, déficit de la balance commerciale, L'économie algérienne.

Abstract :

Economic balance is considered one of the most fundamental foundations of economic development, due to its great role in achieving economic and social objectives, as well as in ensuring the economic, social and even political stability of countries. . According to Keynesian theory, there is a close link between the internal balance (the general budget) and the external balance (the trade balance). While the supporters of the Ricardian method note that there is no relationship between the two deficits, and in this context this study came to investigate the existence of the phenomenon of twin deficits or not in Algeria during the

period (1990-2018), By analyzing the relationship between the general budget deficit and the trade balance deficit, the study found a relationship between them, which proves the hypothesis of the double deficit of the Algerian economy, and the results of the study have also yellowed that this assumption cannot be applied to the Algerian economy in its general theoretical sense, due to The trading account balance does not respond to changes in the average exchange rate, but rather responds to significantly to variations in the price of oil and this is due to several reasons, the most important of which is the structural condition experienced by the Algerian economy through its dependence on the hydrocarbon sector, since most of its exportations are oil exports, in addition to the weakness and rigidity of the national productive apparatus, which is why the Algerian government must undertake a set of structural reforms to strengthen the national economy and diversify the sources of public revenue. . And exports outside the hydrocarbon sector.

Keywords: Twin deficits, government budget balance deficits, current account balance deficit, The Algerian economy.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تعتبر الميزانية العامة إحدى أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية للدول إذ أنها تبرز الصورة المالية للاقتصاد الوطني كونها تعكس الأهداف المالية للدولة، فهي تبين الإيرادات العامة التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة من جهة، ومن جهة أخرى تبين صور إنفاق تلك الإيرادات ونتيجة هذه العلاقة التكاملية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة تظهر إشكالية كفاية حصيلة الإيرادات لتغطية النفقات العامة، خصوصا أن هذه الأخيرة تعرف تزايدا مستمرا في وقتنا الحالي نتيجة زيادة عدد السكان وتزايد الحاجات العامة من جهة وتزايد التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية من جهة أخرى، مما أدى إلى انتشار واسع لظاهرة العجز الموازني في العديد من الاقتصاديات القطرية سواء المتقدمة تلك السائرة في طريق النمو، الأمر الذي يؤثر سلبا على عملية التنمية خصوصا إذا استمر العجز و أصبح مزمنا نظرا لتأثيره السلبي على مختلف المؤشرات و التوازنات الاقتصادية الكلية للبلد، لاسيما التوازن النقدي (التضخم و الأسعار)، وكذلك التوازنات الخارجية والمتمثلة أساسا في التبادلات التجارية للبلد مع العالم الخارجي أو ما يعرف بميزان المدفوعات.

ولأن أي بلد في العالم له علاقات وارتباطات مع بقية بلدان العالم، وتحظى هذه العلاقات الاقتصادية الدولية باهتمام كبير من صانعي السياسات الاقتصادية لأن على أساسها يتم تخصيص الموارد وفق نظريات الاقتصاد الدولي المختلفة، مما جعل التوازن الخارجي هدفا رئيسا من أهداف السياسات الاقتصادية وخصوصا الساسة المالية التي يمكن أن تسهم في المحافظة على ميزان المدفوعات من خلال التأثير على الحساب الجاري، وبهذا فقد استحوذت دراسة كل من عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري على اهتمامات العديد من الاقتصاديين والباحثين و تركز الاهتمام بداية على أسباب الخلل في موازنة الدولة و أسباب الخلل في ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات، و هدف التحليل إلى إعادة التوازن لكل من موازنة الدولة وميزان المدفوعات.

و منذ بداية السبعينات من القرن العشرين أخذ الكثير من بلدان العالم سواء المتقدمة منها والنامية تعاني وبشكل مستمر من حدوث عجز في الميزانية العامة نتيجة سياسة مالية توسعية يصاحبه عجز في ميزان المدفوعات بصورة متلازمة، إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة والبحث عن أسبابها في الدول الأوروبية بدأ في عقد الثمانينات بعد أن أخذ الاقتصاد الأمريكي يعاني من هذه الظاهرة والتي أطلق عليها مصطلح عجز التوأم أو العجز المزدوج، والتي أصبحت تشكل عائقا كبيرا في وجه العملية التنموية المحلية وكذلك على المستوى الدولي نتيجة الترابط الكبير بين الاقتصاديات القطرية والاقتصاد العالمي.

وفي الدول النامية، انبعث الاهتمام بهاذين العجزين وبالعلاقات المفترضة بينهما نتيجة استمرار هذين العجزين لفترات طويلة في العديد من الدول النامية، معاناة اقتصادياتها من مشاكل اقتصادية مزمنة أعاقت مسيرة التنمية وأدت إلى اختلالات هيكلية في أداء تلك الاقتصاديات.

كما حظيت هذه الظاهرة باهتمام المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالتوصية بمقترحات ووصفات جاهزة لإصلاحات هيكلية للدول النامية التي تعاني من عجوزات واختلالات مزمنة في موازناتها الحكومية وموازين مدفوعاتها، وقد أعطي موضوع تحليل عجزي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات أهمية نظرية وتطبيقية لتبرير وتدعيم برامج الإصلاح الهيكلي التي تبنتها تلك المنظمات الدولية.

والجزائر كعينة من هذه الدول النامية، سعت إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، ولقد حققت عبر ارتفاع عوائدها النفطية فوائض طائلة في موازنات حكوماتها وفي موازين مدفوعاتها على حد سواء، حيث قامت بتسطير برامج تنموية مركزية قائمة على منهج التسيير الاشتراكي الذي يعظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، مما يتطلب إيرادات مالية كبيرة، لكن تلك الفوائض المؤقتة تحولت فيما بعد إلى عجوزات أثقلت كاهل الدولة وأثرت على مسيرتها التنموية و أدائها و نشاطها الاقتصادي، وذلك لتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية وانكماش الاقتصاد العالمي نهاية الثمانينات حيث أثبت محدودية وفشل السياسة المتبعة من طرف الجزائر، وأدخل الاقتصاد الجزائري في أزمة مالية حادة خصوصا بعد انفجار أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين العام الخارجي الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز موازني مستمر ابتداء من 1986.

وقد أدى تواتر العجز الموازني إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث تراجعت معدلات النمو وارتفعت معدلات التضخم والبطالة، كما سجل ميزان المدفوعات عجز في كثير من السنوات خلال هذه الفترة، ومع تحسن أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة تمكنت الجزائر من استرجاع توازناتها الاقتصادية الكلية، والعودة إلى السياسة الاتفاقية التوسعية بعد تحسن إيراداتها العامة، لكن انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 و اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، أعاد مسألة فعالية السياسة الاتفاقية والسياسة الاقتصادية المتبعة عموما إلى السطح، وقد صاحب العجز الموازني عجزا في ميزان المدفوعات أيضا، مما يجعلنا نطرح الإشكالية الأساسية التالية:

ما مدى تأثير العجز الموازني على العجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2018)؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية الميزانية العامة؟ ماهي مختلف أشكالها؟ وفيما تتمثل أهميتها؟ ماهي خصائص النظام الميزاني الحالي في الجزائر والاختلالات التي يعاني منها؟
- ما هو ميزان المدفوعات وماهية وضعيته في الجزائر؟ وماهي أسباب الاختلالات فيه؟ وهل هناك علاقة معنوية بين عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزانية العامة؟

فرضيات الدراسة:

- تعكس الميزانية من خلال نظامها وهيكلها اختيارات الدولة والتطورات الحاصلة كما أن للنظام الميزاني أهمية كبيرة في تحقيق كافة أهداف الدولة.
- الميزان التجاري يتمثل في الفرق بين قيمة الصادرات والواردات ورغم وجود عدة عوامل تؤثر فيه كالتضخم والاختلاف في أسعار الفائدة وسعر الصرف، معدل نمو الناتج المحلي إضافة إلى عدة أساب تؤدي إلى اختلاله دورية وهيكلية وأخرى طارئة إلا أنه توجد دائما طرق فعالة لمعالجة هذه الاختلالات.
- هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين رصيد الميزانية العامة ورصيد ميزان المدفوعات لأن رصيد الميزانية يعتبر أهم العوامل المفسرة لرصيد الميزانية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

تمثلت أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- الاهتمام الكبير بهذه الظاهرة "عجز التوأم" البحث عن أسبابها من طرف والباحثين وصانعي السياسات الاقتصادية.
- حداثة الموضوع من حيث الطرح، والاهتمام المتزايد به في الآونة الأخيرة
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وكمساهمة متواضعة منا رأينا أن نكتب في هذا الموضوع.
- النقص المطروح في البحوث الخاصة بمجال تخصصنا " الاقتصاد الكمي".

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الأهمية التي يكتسيها كل من ميزان المدفوعات باعتباره أحد أهم مؤشرات التوازن الخارجي من جهة والميزانية العامة والتي تعبر عن الوضعية المالية الداخلية من جهة أخرى ودورهما في التنمية الاقتصادية ومعرفة الوضعية الاقتصادية للبلد من خلالهما.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة توضيح أهم النقائص والمشاكل التي يعاني منها كل من الميزان التجاري والميزانية العامة في الجزائر.
- محاولة قياس أثر العجز الموازني على العجز في ميزان المدفوعات بغية معرفة طبيعة العلاقة بينهما.
- محاولة معرفة إمكانية تطبيق فرضية عجز التوأم على الاقتصاد الجزائري.

الصعوبات التي صادفت الدراسة:

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات من الجهات المختصة بهذا الموضوع.
- نقص المراجع والدراسات السابقة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الإطار المكاني والزماني، فبخصوص الإطار المكاني فهو يتمثل في الاقتصاد الجزائري بحكم انتمائه لهذا البلد، أما الإطار الزمني فهو يتمثل في فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2018، حيث اعتمدت هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، وكذا تتماشى مع الإصلاحات المالية والمصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني.

المنهج المستخدم في الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وإثبات الفرضيات المتبناة والإحاطة بجميع جوانب الموضوع استخدمنا مزيجا من المناهج الشائعة، حيث اخترنا المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة التي شكلت مدخلا للدراسة والمتعلقة بالميزانية العامة ومختلف أنواعها وأهميتها، وعرض خصائص النظام الميزاني وكذا المتعلقة بالميزان التجاري وحالاته وأهم العوامل المؤثرة فيه.

ثم استعنا بالمنهج التاريخي للوقوف عند مختلف التطورات التي شهدها الإطار التشريعي للنظام الميزاني في الجزائر.

كما اعتمدنا في دراستنا كذلك على المنهج التحليلي لبيان الاختلالات والنقائص الواردة على ميزان المدفوعات و كذلك لدراسة تطور المتغيرات.

هيكل الدراسة:

تطلبت منا معالجة الموضوع تقسيمه إلى فصلين وكل فصل مقسم إلى مبحثين تسبقهما مقدمة وخلاصة تضم أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة وسنتطرق إلى محتواهما على الشكل التالي:

الفصل الأول: تناولنا فيه مدخلا عاما إلى مفاهيم الميزانية العامة من خلال المبحث الأول الذي تناولنا فيه مختلف تعاريف الميزانية العامة ومكوناتها وأهدافها، والمبحث الثاني الذي تناولنا فيه عرضا شاملا للنظام الميزاني الحالي عرضنا فيه الإطار التنظيمي للميزانية، ثم عرضنا دورة الميزانية العامة في الجزائر وأهم مبادئها.

الفصل الثاني: يتناول الفصل الثاني ثلاثة مباحث، الأول تناولنا فيه أساسيات حول ميزان المدفوعات حيث تم فيه عرض مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات ومكوناته والتوازن والاختلال في ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه، أما البحث الثاني فتناولنا فيه تعريف الميزان التجاري وأقسامه وأثره الاقتصادي و في المبحث الثالث قمنا بتحليل اتجاهات العجز التوأم و الذي تناول التحليل الاقتصادي لكل من الميزانية العامة و ميزان المدفوعات .

الفصل الأول

ماهية الميزانية العامة وتنظيمها في الجزائر

تمهيد:

تعتبر الميزانية تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها، وهي تعبير مالي عن أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تعتبر أهم أداة للرقابة المالية العامة، لأنها تبين مختلف الموارد التي تعتمد عليها الدولة ومجالات إنفاقها في سبيل تحقيق الحاجات العامة، ولأن مفهوم الميزانية على قدر كبير من المرونة ولارتباطه بتطور دور الدولة فهو يتغير حسب دورها وحسب القوانين والتشريعات الموافقة لها، حيث لم يعد يقتصر دورها بالضرورة على تحقيق التوازن المالي بل ازدادت أهميتها وأصبحت وسيلة هامة في تحقيق التوازن الاقتصادي.

فالميزانية العامة تعكس في كثير من الدول الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد القومي حيث لم تعد الميزانية مجرد أرقام وكميات كما كانت بل لها آثار على كل من الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعه وقطاعاته.

فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها باعتبارها أداة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية.

والنظام الميزاني لأي دولة يدل على كافة الإجراءات والأساليب والتصنيفات التي تقوم عليها الميزانية العامة للدولة ونظرا للأهمية التي يلعبها النظام الميزاني في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسعى دائما الدول لتحقيق نظام ميزاني يمكنها من بلوغ هذه الأهداف.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل في مبحثين هما:

المبحث الأول: عموميات حول الميزانية العامة

المبحث الثاني: النظام الميزاني الحالي بالجزائر

المبحث الأول: عموميات حول الميزانية العامة

تم الميزانية العامة المرآة العاكسة لمالية الدولة، فهي تبين مختلف الموارد التي تعتمد عليها الدولة ومجالات إنفاق هذه الموارد في سبيل تحقيق الحاجة العامة، وقد ارتبط مفهوم الميزانية العامة ارتباطا وثيقا بتطور الدولة، فلما ساد دور الدولة الحارسة في ظل الفكر التقليدي اقتصر دور الميزانية العامة على بيان إيرادات الدولة ونفقاتها وعلى ضرورة تحقيق التوازن بين جملتيهما، ليتحول دور الدولة من الحارسة إلى المتدخلة في ظل الفكر الحديث حيث ازدادت أهميتها وأصبحت أداة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولم يعد يقتصر دورها بالضرورة على تحقيق التوازن المالي بل أصبحت أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي.

وللتعرف على الميزانية العامة وجب علينا الوقوف على مفهومها وبيان مكوناتها إضافة إلى تنظيمها، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال المطالب الموالية.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة

الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة

إن تعريف الميزانية العامة يكون على قدر كبير من المرونة، فهو يتغير حسب دور القوانين والتشريعات.

ومن بين التعريفات العديدة للميزانية نذكر التعريف التالي:

تعتبر الميزانية العامة "وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة[1]"

فالميزانية في التشريع الجزائري "تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمولة بها[2]"

وهي نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لرخصة من السلطة التشريعية.

ومن هذا التعريف يتضح أن الميزانية العامة تتضمن عنصرين أساسيين: الأول التوقع والثاني الإقرار أو الترخيص.

---

[1]- محمد عباس المحرزي، **اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة للدولة)**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 383.

[2]- قانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، **المتعلق بالقوانين المالية**، الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10.

1. الميزانية نظرة توقعية مستقبلية:

تعتبر الميزانية سجلا يتضمن توقعات السلطة التنفيذية لما ستنفقه أو ما ستحصله من مبالغ خلال مدة محددة تقدر عادة بسنة واحدة وتعكس الميزانية بما تحتوي من نفقات وإيرادات والمبالغ المرصودة لكل منهما، برامج عمل الحكومة في الفترة المستقبلية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي فإذا ما قررت الحكومة زيادة الإعتمادات المخصصة للدفاع في الميزانية فإن ذلك يعكس سياسة حكومية إزاء ما قد تتعرض له الدولة من تهديدات خارجية وإذا تقلصت النفقات التي ترصدها الحكومة في الميزانية لصالح المشاريع الوطنية التي تقوم بها فإن ذلك يعكس سياسة اقتصادية معينة تنوي الحكومة إتباعها مستقبلا وهي الانسحاب تدريجيا من النشاط الاقتصادي وتركه لمجال المبادرات الخاصة وزيادة الإعتمادات الخاصة بالتكافل الاجتماعي في الميزانية .

2. الميزانية تتطلب الإقرار أو الترخيص من السلطة المختصة:

تختص السلطة التشريعية باعتماد الميزانية أي الموافقة على توقعات الحكومة للنفقات والإيرادات عن سنة مقبلة فلا تستطيع الحكومة إن تقوم بتنفيذ الميزانية إلا إذا تم ترخيصها من قبل السلطة التشريعية وفي حدود هذه الرخصة. وقد مر حق السلطة التشريعية في الإقرار والترخيص للميزانية بمسيرة طويلة حتى أصبح من المبادئ الدستورية الأساسية المعاصرة، ويعتبر هذا الحق من أقوى الصفوف التي تتمتع بها السلطة التشريعية أي بواسطته تستطيع هذه الأخيرة مراقبة أعمال الحكومة في جميع المجالات[1].

ويمكن أيضا إضافة التعريف التالي: "الميزانية تمثل خطة تنفيذية قصيرة الأجل تترجم الخطط الاقتصادية للدولة والأهداف بعيدة المدى إلى برامج سنوية تعمل على التنسيق بين مختلف الأنشطة والفعاليات الاقتصادية وتسهيل الرقابة والإشراف على النشاط الحكومي وتقييمه في سبيل تحقيق الأهداف العامة للتنمية.[2]"

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص عناصر الميزانية العامة للدولة كالتالي[3]:

1. الميزانية تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها، أي أنها تبين الأرقام التفصيلية لإيرادات الدولة ونفقاتها المتوقعة ولا تكتفي بطرح الأرقام الإجمالية.
2. الميزانية معتمدة من قبل السلطة التشريعية، وحتى تصبح ميزانية لابد من اقترانها بموافقة السلطة التشريعية.

---

[1]–محمد عباس المحرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص.ص 384– 385.

[2]– محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 158.

[3]– محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

3. الميزانية تعبير مالي عن أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.
4. خطة مالية تنفيذية لسنة مقبلة تتفق مع الخطط الاقتصادية.
5. الميزانية وسيلة للتنسيق بين أنشطة الدولة المختلفة.
6. الميزانية وسيلة وأداة

الفرع الثاني: مكونات الميزانية العامة

تتكون الميزانية العامة للدولة من قسمين أساسيين يتمثلان في النفقات العامة والإيرادات العامة.

أو لا: النفقات العامة

تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل الهيئة العامة بهدف إشباع حاجة عامة ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة أنها ثلاثة أركان:

- ✓ مبلغ نقدي
- ✓ يقوم بإنفاقه شخص عام
- ✓ الغرض منه هو تحقيق نفع عام

ويمكن شرح كل عنصر كالآتي:

1. شكل النفقة العامة:

تكون النفقة العامة في شكل مبلغ نقدي حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة، القيام بمشاريع استثمارية، منح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

2. مصدر النفقة العامة:

لا يمكن أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العامة إلا أذا أصدرت من شخص عام، ويقصد بالأشخاص العامة الدولة وأقسامها السياسية وجماعتها المحلية وعلى هذا الأساس فإن النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة طبيعية أو معنوية لا تعتبر نفقة عامة حتى لو كانت تستهدف تحقيق منفعة عامة[1].

[1]- محمد عباس المحرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 68.

3. هدف النفقة العامة:

يجب أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة، ومن ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة وبالتالي لا يمكننا اعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة تم صرفه بهدف حاجة خاصة أو تحقيق منفعة خاصة تعود على الأفراد.

4. تقسيمات النفقة العمومية:

هناك عدة تقسيمات للنفقات العامة سنعرض بداية التقسيم الذي نصه التشريع الجزائري دون أن نتجاهل باقي التقسيمات الأخرى:

أ. نفقات التسيير ونفقات الاستثمار[1]:

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات الاستثمار.

➢ نفقات التسيير:

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف الصيانة، البنايات الحكومية ومعدات المكاتبات...الخ.

ومنه لا يمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها نفقات الاقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية.

وتجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي[2]:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

➢ نفقات الاستثمار:

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجاتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في تحاليل الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" الذي برهن أن

[1] المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، **المتعلق بالقوانين المالية**، الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10.

[2]- المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، **المتعلق بالقوانين المالية**، الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10.

في فترة الركود الاقتصادي تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم به "مضاعف الاستثمار".

ب. التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقة العامة:

يقصد بالتقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند على معايير علمية تظهر الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد[1].

وأهم التقسيمات العلمية والاقتصادية التي تستند على معايير واضحة ودقيقة نجد التقسيمات التالية:

- تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة:

تنقسم النفقات العامة تبعا للهدف المسطر لها لبلوغه إلى ثلاث نفقات أساسية هي نفقات إدارية، نفقات اجتماعية ونفقات اقتصادية وهي:

- النفقات الإدارية: ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها كنفقات الدفاع والأمن والعدالة.
- النفقات الاجتماعية: هي النفقات المرتبطة بالوظائف والتدخلات الاجتماعية للدولة ومن أمثلتها نفقات الصحة والتعليم.
- النفقات الاقتصادية: هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية حيث تعدل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال[2].

- النفقات الحقيقية والتحويلية:

يمكن أن تقسم كذلك النفقات العامة طبقا لمعيار استعمال القدرة الشرائية أو نقلها وحجم تأثيرها على الدخل الوطني إلى نفقات حقيقية نفقات تحويلية.

ونعني بالنفقات الحقيقية تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية أي هذه النفقات تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل.

[1] – سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 37.

[2] – محمد عباس المحرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 82.

أما النفقات التحويلية فهي تشكل النفقات التي تقوم بها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات فهي تهدف من ورائها إلى تحويل جزء من الموارد المتاحة من مساره الأصلي بغرض تحقيق هدف اقتصادي أو مالي أو اجتماعي.[1]

- النفقات العادية والنفقات غير العادية (النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية):

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين نفقات عادية ونفقات غير عادية.

ويقصد بالنفقات العادية تلك التي تتكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة أي خلال كل سنة مالية.

أما النفقات غير العادية هي تلك التي لا تتكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة ولكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية.

- النفقات الوطنية والنفقات المحلية:

يتركز تقسيم النفقات إلى وطنية ومحلية إلى معيار مجال شمولية النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع منها.

فالنفقات الوطنية أو المركزية هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع الوطني، القضاء والأمن فهي نفقات ذات طابع وطني.

أما النفقات المحلية أو الإقليمية فهي تلك التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة[2].

5. الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

سنتطرق فيما يلي إلى آثار النفقات العامة على حجم الإنتاج الوطني وكذلك على الاستهلاك وأخيرا آثارها على نمط توزيع الدخل الوطني أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل الوطني.

أ. آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني: تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بزيادة

[1] عادل أحمد حشيش، **مقدمة في الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 153.

[2] – محمد عباس المحرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 92.

إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها.

ب. آثار النفقات العامة على الاستهلاك: تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد.

ج. الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة: للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي إلى المعامل العددي الذي يشير إلى زيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق أو أخذ زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك[1].

أما اصطلاح المعجل فيقصد به في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار.

حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل[2].

ثانيا: الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية "مجموعة من الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي."[3]

وقد حاول المفكرون في مجال المالية تقسيم الإيرادات العامة إلى أقسام متعددة يضم كل منها الإيرادات المتشابهة في الخصائص.

فيقسم المشرع الجزائري موارد الميزانية العامة للدولة إلى ما يلي:[4]

- ✓ الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات

[1]– محمد عباس المحرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2]– محمد عباس المحرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[3]– محمد عباس المحرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[4]– المادة 11 من القانون 84-17 **المتعلق بقوانين المالية**، مرجع سبق ذكره.

- ✓ مداخيل الأملاك التابعة للدولة
- ✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة الأتاوى
- ✓ الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات
- ✓ التسديد لرأس المال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها
- ✓ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها
- ✓ مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا
- ✓ الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

تقسيمات الإيرادات العامة:

أ. إيرادات أملاك الدولة (الدومين):

يقصد بأملاك الدولة (الدومين)كل ماتمثله الدولة سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاصة، وسواء كانت أموال عقارية أو منقولة[1].

ويمكن تقسيم أملاك الدولة وفقا لمعيار النفع إلى الملكية العامة والخاصة.

- الدومين العام : يشمل جميع الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى والتي تخضع لأحكام القانون العام، وتخصص لنفع العام مثل: الطرق والحدائق العامة...الخ وعادة ما لا تتقاضى الدولة ثمنا مقابل استعمال الأفراد لهذه الأموال.
- الدومين الخاص: يراد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، والتي تخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص، فيمكن التصرف فيه بالبيع وغيره والتي تدر على الدولة إيرادات.

ب. الضرائب:

تعرف الضريبة على أنها " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل الضريبة.[2]"

[1]– زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1998، ص 109.

[2] – محمد عباس المحرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 14.

ومن خلال التعريف نستنتج خصائص الضريبة:

- مبلغ نقدي
- الطابع الإجباري والنهائي للضريبة
- تفرض جبرا
- بدون مقابل
- غرضها تحقيق النفع العام

وتقسم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة:

- الضرائب المباشرة: وهي اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات والذي تحصله بواسطة قوائم اسمية والتي تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية.[1]
- الضرائب غير المباشرة: فهي تقتطع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المؤداة، حيث يتم نقل عبئها إلى المستهلك (الرسم على القيمة المضافة TVA).

ج. الرسوم:

" الرسم هو اقتطاع يؤدي لخدمة مقدمة دون أن يكون هناك حتما تكافؤ بين قيمة الرسم والتكلفة الحقيقية للخدمة المؤداة." ويحصل الرسم على مستعملي الخدمة أو شيء مثل الرسوم البريدية وهنا يظهر الفرق بين الضريبة والرسم، حيث أن هذا الأخير لن يكون إجباريا في حال عدم طلب الخدمة أما الضريبة فهي إجبارية[2].

د. القروض العامة:

يعرف القرض العام بأنه " عقد مالي تعقده الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام مع الأفراد، أو مع هيئة أو مع دولة أخرى، تحصل بموجبه على مال تتعهد برده مع فوائد في تاريخ معين ينص عليه العقد[3]"

[1] – محمد عباس المحرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] – محمد عباس المحرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[3] – غازي حسين عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيان، عمان، الأردن، 1998، ص 59.

وتلجأ الدولة إلى الاقتراض في حال عدم كفاية إيراداتها العامة الجارية لتغطية نفقاتها العامة، وتنقسم إلى قروض داخلية عندما يكون السوق المالي الذي تم فيه القرض داخل الدولة وخارجية حينما يتم إصدارها في الأسواق الأجنبية بعملات أجنبية.

المطلب الثاني: أنواع الميزانية العامة

تتمثل أنواع الميزانية العامة حسب تسلسلها التاريخي كالتالي:

- ✓ الميزانية التقليدية (ميزانية البنود)
- ✓ ميزانية الأداء والبرامج
- ✓ ميزانية التخطيط والبرمجة
- ✓ ميزانية الأساس الصفري

1. ميزانية البنود: يتمثل الهدف الرئيسي من تبويب وتقسيم الميزانية للدولة في تحقيق الرقابة الحسابية من خلال تحديد مسؤوليات كل وحدة حكومية في تنفيذ ميزانية الدولة، وفقا لما أقرته السلطة التشريعية وبما لا يخالف اللوائح والقوانين المالية السائدة[1].

إن ميزانية البنود هي ميزانية تنفيذية شاملة بتصنيف وظيفي على شكل برامج ووظائف وبتصنيف اقتصادي للتمييز بين النفقات الرأسمالية والجارية، بموجبها يتم تصنيف النفقة تبعا لنوعيتها وليس وفقا للغرض منها.

2. ميزانية البرامج والأداء: إن ميزانية الأداء تحاول أن تتحاشى القصور في ميزانية البنود من خلال إظهار الميزانية ليس فقط عن طريق نفقاتها، حسب الوحدات الإدارية وما تحصل عليه من سلع أو خدمات نتيجة هذا الإنفاق، بل إنها تربط ذلك بما يتحقق نتيجة لهذا الإنفاق وبالتالي المقارنة بين المدخلات التي يتم الإنفاق عليها في إطار الميزانية، وبين المنتجات التي من هذا الإنفاق ولذلك يطلق على هذا النوع من ميزانيات الأداء بمصطلحات مماثلة ومتقاربة منها ميزانية البرامج أو ميزانية الإنجاز وغيرها[2].

كما تحاول هذه الميزانية الإجابة على تساؤلات رئيسية هي:

ماهي الأهداف الرئيسية التي تنوي الوصول إليها؟ وكيف يمكن تحديد هذه الأهداف وبرمجتها؟ وماهي مكانتها وعلاقتها بالسياسة العليا للدولة؟[3]

---

[1]– سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة الاقتصاد العام**، الجزء الأول، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ص 195.

[2]– فليح حسن خلف، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديثة، الأردن، 2008، ص 317.

[3]– جميل جريسات، **موازنة الأداء بين النظرية والتطبيق**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية –إدارة البحوث والدراسات، 1995، ص 22.

3. ميزانية التخطيط والبرمجة: تعرف ميزانية التخطيط والبرمجة على أنها " أداة للتخطيط ووسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة أو لتعديل تلك الأهداف، وتهدف إلى محاولة تبرير قرارات المخطط وتنظر إلى البرامج والأنشطة الحكومية على أنها وسائل تهدف إلى تحويل الموارد العامة أو عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية وهي الأهداف المطلوب تحقيقها[1]."

4. موازنة الأساس الصفري (Zéro base budget) : يقوم هذا الأسلوب على أنه وضع تقديرات الموازنة لأي بند من بنود النفقات يجب أن يبدأ من نقطة الصفر، أي لا ينظر إلى تقديرات العام السابق أو حجم النشاط السابق أو حتى إذا كان هذا البند موجودا في السابق ولا طريقة الأداء المتبعة في السابق بل توضح التقديرات وفق الظروف المتوقعة وليس مجرد التغيير في التكاليف من عام لآخر كما هو الحال في الأساليب التقليدية للموازنة ولا يعني هذا الأساس أنه عند إعداد الموازنة نبدأ من الصفر، إنما يقصد أن كل عمل إداري منظم يتطلب التخطيط الدقيق وذلك يتطلب إعادة النظر سنويا في البرامج والمشروعات التي كانت تنفذ لاستبعاد أو إضافة أي منها للعام الجديد[2].

المطلب الثالث: أهداف الميزانية العامة للدولة[3]

من خلال التعاريف السابقة للميزانية العامة يمكننا إن نستخلص أن الميزانية العامة للدولة تسعى لتحقيق عدة أهداف يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. الأهداف التخطيطية:

يمكن حصر الأهداف التخطيطية في العناصر التالية:

- حصر احتياجات إنفاق وحدات الجهاز الحكومي خلال الفترة القادمة.
- حصر الموارد ومصادر التمويل الأخرى.
- التنسيق بين وحدات الجهاز الحكومي.
- التنسيق بين الميزانية كبرنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وضع البرنامج الزمني للتنفيذ.

[1]– خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 355.

[2]– عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004، ص 165.

[3]– قاسم إبراهيم الحسيني، **المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة**، مؤسسة الوراق، عمان، ص 74.

2. الأهداف الرقابية[1]:

تهدف الميزانية العامة للدولة إلى المساعدة في تحقيق رقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ وذلك من خلال:

- قياس الأداء الفعلي للبرامج والأنشطة الحكومية.
- متابعة البرامج والأنشطة الحكومية.
- التحقق من الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالية منها والإدارية.
- الرقابة على أصول وممتلكات الوحدة والمحافظة عليها.
- المساعدة في تخفيض وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي.

3. الأهداف السلوكية:

تهدف الميزانية العامة للدولة إلى التأثير في سلوك واتجاهات العاملين بالجهاز الحكومي للدولة وذلك من خلال التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار وإفساح المجال للعاملين للمشاركة في إعداد الميزانية ووضع أهداف ومعايير مقبولة من جانبهم، وغير مفروضة عليهم من سلطات عليا وذلك يؤدي إلى[2]:

- زيادة الثقة المتبادلة بين الرؤساء والمرؤوسين.
- زيادة فعالية الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة وخاصة الاتصالات من الأسفل إلى الأعلى.
- توفير أساس عادل للثواب والعقاب.

---

[1] – أيلس شاوش بشير، **المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري)**، ديوان المطبوعات الجامعية–المطبعة الجهوية بوهران–الجزائر، 2008، ص274.

[2] – نور محمد لمين، "**دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات –دراسة حالة –ولاية تيارت**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان – الجزائر، 2012/2011، ص 44.

المبحث الثاني: النظام الميزاني الحالي في الجزائر

إن النظام الميزاني لأي دولة كانت يجب أن يدل على كافة الإجراءات والأساليب والتصنيفات التي تقوم عليها الميزانية العامة لهذه الدولة، بما في ذلك الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم الميزانية وتبين ضوابطها وفتراتها والهيئات المسؤولة عنها وكافة العمليات والإجراءات المتعلقة بها، كما يشمل النظام الميزاني كافة المراحل والخطوات التي تمر بها الميزانية العامة وكذا القواعد والمبادئ التي تحكم إعداد الميزانية. والتي سنتطرق إليها في المطالب الموالية:

المطلب الأول: الإطار التنظيمي للميزانية العامة

نقصد بالإطار التنظيمي للميزانية كافة القواعد والترتيبات المتعلقة بها بما في ذلك القواعد والنصوص القانونية التي تحكمها، إضافة إلى مختلف التصنيفات والتبويب المتعلقة بالنفقات والإيرادات العامة وطريقة تقديم الميزانية والوثائق التي تعرضها، وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

أولا: الإطار التشريعي

يسجل التاريخ المعاصر للدولة الجزائرية مرورها بمراحل مختلفة، لها طابعها التشريعي، وآثارها على النظام المالي عموما والميزانية العامة خصوصا، فقد ساد النظام المالي الإسلامي فترة طويلة من الزمن، ثم تأثر النظام المالي بالوجود العثماني على أرض الجزائر، وبالاستعمار الفرنسي من بعده، ولابد من الإشارة القوية هنا إلى أن النظام المالي للجزائر المستقلة بقي لفترة طويلة–إن لم تقل لحد الآن–مستمدا ومستوحى من النظام المالي الفرنسي بحكم الاحتلال الفرنسي للجزائر.

وفي هذا الصدد لا بأس من ذكر بعض القواعد القانونية التي شكلت الإطار التشريعي للنظام المالي والميزانية الممتد حتى الفترة ما بعد الإستقلال.

- ✓ مرسوم 31 ماي 1892 المتضمن تنظيم المحاسبة العمومية.
- ✓ قانون 19 ديسمبر 1900.
- ✓ المرسوم رقم 50-1413 المؤرخ في 13 نوفمبر 1950 والمتعلق بالنظام المالي للجزائر[1].
- ✓ قانون رقم 59-785 المؤرخ في 2 جويلية 1959 المتعلق بأحكام مالية تخص الجزائر.

وبعد الإستقلال وبموجب القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 والرامي إلى التمديد حتى إشعار آخر، لمفعول التشريع والنافذ إلى غاية 31 ديسمبر 1962، استمر العمل بمعظم تلك النصوص التشريعية والتنظيمية التي كانت تنظم الميزانية العامة في الجزائر. وبداية من السنوات الأولى للاستقلال صدرت مجموعة معتبرة من النصوص

[1] – محمد مسعي، **المحاسبة العمومية**، الطبعة الثانية، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 10.

التنظيمية التي عوضت النصوص الفرنسية المطبقة في مختلف جوانب المحاسبة العمومية، ولعل أهمها هو المرسوم رقم 65-259 المؤرخ في 14 أكتوبر 1965 المحدد لالتزامات ومسؤوليات المحاسبين[1].

1. قانون المالية الأساسي:

يعتبر القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية الركيزة الأساسية والأصل الذي يعطي التوجيهات ويحدد الأحكام التي من خلالها يتم إعداد القوانين المالية السنوية، كما يعرف كذلك بالقانون العضوي لقوانين المالية[2] حيث يضم هذا القانون:

في **بابه الأول**: الأحكام العامة التي تعرف قوانين المالية وأنواعها وهيكلتها.

الباب الثاني: تطرق للميزانية العامة وأنواعها وهيكلتها.

الباب الثالث: تطرق لأنواع أخرى من الميزانية وعلاقتها بالميزانية العامة.

الباب الرابع: تناول العمليات الخاصة للخزينة وكيفيات تنظيمها.

الباب الخامس: تطرق لقوانين المالية انطلاقا من تحضيرها ثم التصويت عليها حتى تنفيذها.

الباب السادس: خصص لقانون ضبط الميزانية.

أما **الباب السابع** والأخير تناول أحكاما مختلفة وقد عدل في 1988 بالقانون رقم 88-05 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم لقانون 84-17، وفي 1989 بالقانون رقم24-89 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 المعدل والمتمم لقانون رقم 84-17.

2. قانون المحاسبة العمومية:

يعتبر القانون 90-21 المؤرخ في 15 أو ت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية والمراسيم التنفيذية الخاصة بتطبيقه المصدر الأساسي للقواعد القانونية للمحاسبة العمومية في الجزائر والذي يسمى قانون المحاسبة العمومية.

يحدد هذا القانون الأحكام العامة المطبقة على الميزانية العامة والعمليات المالية العمومية والتي تشمل الإيرادات العامة والنفقات العامة وكذا عمليات الخزينة.

كما يحدد هذا القانون التزامات الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين وكذا مسؤولياتهم، وتتمثل مراسيمه فيما يلي:

---

[1] - Denideni Yahia، "**LA Pratique Du Système Budgétaire De L'état En Algérie** "، OPU، 2002، p 61.

[2] - المادة 123 من القانون 84-17 **المتعلق بقوانين المالية**، مرجع سبق ذكره.

- المرسوم التنفيذي رقم 91-311 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 والمتعلق بتعيين واعتماد المحاسبين العموميين.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-312 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 والمحدد لشروط الأخذ بمسؤولية المحاسبين العموميين.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 والمحدد لإجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبين العموميين وكيفياتها ومحتواها.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-314 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 والمتعلق بإجراء تسخير الآمرين بالصرف للمحاسبين العموميين.

ثانيا: تبويب الميزانية العامة

تبويب الميزانية العامة ينجلي من خلال تبويب إيراداتها ونفقاتها والتي سنتناول كل منها على حدي:

1. **تبويب الإيرادات العامة**[1]:

أ. **التبويب القانوني**: يستند هذا التصنيف على أساس استخدام الجماعات العمومية للقوة العمومية من عدمها في تحصيل الإيرادات العامة.

ب. **التبويب المالي**: يمكن من خلال هذا التبويب أن نميز بين نوعين من الإيرادات:

- **الإيرادات العامة النهائية**: فهي تلك الأموال التي تدخل خزينة الدولة بصفة نهائية ولا تتبعها تكلفة مما يجعلها خالية من أي التزام بالتعويض.
- **الإيرادات العامة المؤقتة**: فهي تلك الأموال ذات الطبيعة المؤقتة التي ينتج عنها تكاليف، وفي غالب الأحيان إجبارية ردها أو تعويضها.

ج. **التبويب الاقتصادي**: يرتبط هذا التبويب بطبيعة الثروات التي تم الاقتطاع منها، ومن هذا المنطلق نميز في مجال الجباية مثلا بين الضرائب على الدخل والضرائب على الاستهلاك.

2. **تبويب النفقات العامة**:

أ. **التبويب الإداري**: تصنف النفقات العامة في الجزائر إداريا حسب معيارين هما[2]:

- **التبويب حسب الوزارات**: يمثل التبويب حسب الوزارات قاعدة تبوب على أساسها ميزانية التسيير في الجزائر، حيث توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير.
- **التبويب حسب طبيعة الاعتمادات**: حيث تخصص الاعتمادات وتوزع حسب الفصول أو القطاعات التي تتضمن النفقات بحسب طبيعتها أو أغراض استعمالها.

[1] – لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 43-45.

[2] – المادة 20 من القانون 84-17 **المتعلق بقوانين المالية**، مرجع سبق ذكره.

ب. **التبويب الوظيفي**: رغم أن قانون المالية لا يقدم صورة عنه إلا أنه لا يعتبر مجهولا في الجزائر، وفي هذا الإطار تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربعة مجموعات كبيرة[1]:

- الخدمات العامة وتضم الإدارة العامة، العدل، الشرطة والدفاع.
- الخدمات الاجتماعية والجماعية وتضم التعليم، الصحة، النشاط الاجتماعي والخدمات الجماعية (تعمير، سكن، ترفيه...)
- الخدمات الاقتصادية المتعلق أساسا بالفلاحة، الصناعة، النقل وغيرها.
- النفقات غير القابلة للتخصيص: فائدة الدين العام، رد القروض، نفقات الشؤون الدينية وغيرها.

ج. **التبويب الاقتصادي**: وفقا إلى التبويب الاقتصادي هناك معيارين: وفقا إلى التبويب الاقتصادي هناك معيارين:

- **نفقات التجهيز ونفقات التسيير**: بحيث أن كل نفقة يكون الهدف منها الحصول على السلع والخدمات الضرورية لسير الإدارة والمصالح العمومية تعتبر من قبيل النفقات الجارية أو ما يعرف ب " نفقات التسيير"، أما إن كان الهدف منها زيادة القدرات الإنتاجية بالزيادة في تكوين رأس المال فتعتبر من قبيل " نفقات التجهيز[2]" أو ما يسمى بنفقات رأس المال.
- **النفقات الإدارية ونفقات التحويل**: تقوم هذه التفرقة الخاصة بالنفقات العامة على أساس معيار المقابل المباشر للنفقة العامة وعلى العموم تهدف نفقات المصالح أو النفقات الإدارية إلى مكافأة المنافع والأدوات والخدمات المقدمة للإدارة والتي هي ضرورية لتسييرها أو تجهيزها أما نفقات التحويل أو إعادة التوزيع فهي نفقات تؤدى بدون مقابل مباشر وتمثل نوعا من العدالة في توزيع الدخل الوطني، كالمنح العائلية وتعويضات الضمان الاجتماعي وغيرها[3].

د. **التبويب المالي**: يمكن أن تصنف النفقات أيضا من حيث طبيعتها المالية وفي هذا الصدد نميز بين ثلاثة أنواع من التكاليف وهي:

- **التكاليف أو النفقات النهائية**: ويقصد بذلك أن يتم صرف النفقة بدون مقابل أو رجوع لها مستقبلا، حيث أن الأغلبية العظمى لتكاليف الدولة لها طابع النفقات النهائية، خاصة فيما يتعلق بميزانية التسيير.
- **التكاليف المؤقتة وعمليات التخزين**: تصنف العمليات المؤقتة لوحدها كونها تتميز بطابعها الزمني أي أن لها مدة مؤقتة يلزم تأديتها خلالها، فهي إذا تمثل جزءا من حركة الأموال الخارجية من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة حيث تتبع لاحقا بعملية إيراد مناسبة لها، وتدخل ضمن هذه العمليات: العمليات المتعلقة بالخزينة أو بالقطاع المصرفي، وبالنظر إلى الطبيعة المالية الخاصة جدا لعمليات الخزينة فإنها تقيد خارج الميزانية العامة للدولة وتدرج في الحسابات الخاصة للخزينة.

---

[1] – لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] – تومي سلامي، **ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص 70.

[3] – لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- **التكاليف التقديرية أو الضمانات:** الأمر يتعلق بعمليات إنفاق القروض وتتعهد الدولة القيام بها إذا تحققت بعض الظروف، وبالتالي إذا لم يتحقق الشرط لا تتحقق النفقة الفعلية، وأكبر مثال على ذلك هي التكاليف أو النفقات الافتراضية التي تنتج عن الضمانات التي تمنحها الدولة لبعض القروض لتسهيل إصدارها من طرف هيئة عمومية.

ثالثا: مدونة الميزانية العامة في الجزائر

إن مدونة الميزانية تسمح بترقيم وتبويب عمليات نفقات وإيرادات الدولة ومن خلالها يتم التعبير عن اختيارات الميزانية سنويا، وفيما يلي سنعرض مدونتي نفقات وإيرادات الميزانية العامة في الجزائر.

1. مدونة إيرادات الميزانية:

يقسم المشرع الجزائري موارد الميزانية العامة للدولة إلى ما يلي[1]:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد برأس المال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص على تحصيلها القانون.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

إن الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة، مصنفة في الجدول (أ) الملحق لقانون المالية السنوي فيما بين الموارد العادية والجباية البترولية.

1- الموارد العادية:

أ. الإيرادات الجبائية:

201-001- حاصل الضرائب المباشرة

201-002-حاصل التسجيل والطابع

201-003-حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال

[1] – المادة 11 من القانون 84-17 **المتعلق بقوانين المالية**، مرجع سبق ذكره.

201-004-حاصل الضرائب غير المباشرة

201-005-حاصل الجمارك

ب. الإيرادات العادية:

201-006-حاصل ودخل الأملاك الوطنية

201-007-حواصل المختلفة للموازنة

201-008-الإيرادات النظامية

ج. الإيرادات الأخرى: الإيرادات الأخرى

2- الجباية البترولية.

1. **مدونة نفقات الميزانية:** تتجسد مدونة نفقات الميزانية من خلال ميزانية نفقات التجهيز وميزانية نفقات التسيير.

أ. مدونة نفقات التسيير: تنقسم نفقات التسيير للميزانية العامة في الجزائر إلى أربعة أبواب وعناوين، تجمع هذه الأبواب في قسمين: الأول يتمثل في ميزانية الأعباء المشتركة التي تحتوي على الباب الأول والثاني وجزء من البابين الثالث والرابع، أما القسم الثاني فهو ميزانية الحكومة الموزعة أو الوزارية المتكونة من الباب الثالث والرابع (أي أن البابين الثالث والرابع يتواجدان في نفقات كل الوزارات).

وتظهر نفقات التسيير في ميزانية الدولة في الجدول (ب) الملحق بقانون المالية لكل سنة، ويحتوي الجدول على:

- نفقات موزعة حسب الدوائر الوزارية.
- نفقات غير موزعة (أعباء مشتركة).

وتندرج تحت هاذين القسمين كما ذكرنا سابقا الأبواب الأربعة وهي[1]:

- أعباء الدين العمومي.
- مخصصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

[1] – المادة 24 من القانون 84-17 **المتعلق بقوانين المالية**، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (01): أبواب مدونة نفقات التسيير

الباب الأول:	***الباب الثاني:***	***الباب الثالث:***	***الباب الرابع:***
أعباء الدين العمومي	*مخصصات السلطات العمومية*	*النفقات الخاصة بوسائل المصالح*	*التدخلات العمومية*
أعباء الديون المهتلكة	*مخصصات الهيئات الوطنية*	*تعويضات المستخدمين*	*مساهمات الدولة في تمويل الأنشطة السياسية*
أعباء الديون العائمة	*مخصصات الهياكل المتخصصة*	*منح ومعاشات*	*مهام خارجية*
المعاشات	*عمليات السيادة الوطنية*	*أعباء اجتماعية*	*مهام تربوية وثقافية*
ضمانات الدولة	*نفقات مستخدمي الإدارة السياسية والحكومية*	*وسائل سير المصالح*	*مهام اقتصادية، تشجيع وتدخلات*
نفقات في انتظار الموارد	*الحسابات الخاصة*	*أعمال الصيانة*	*إعانات مقترحة للمصالح العمومية*
		إعانات التسيير	*مهام اجتماعية*
		نفقات مختلفة	*احتياطات اجتماعية*

المصدر: حلقة دراسية حول "**مشروع تحديث نظام الميزانية في الجزائر**" (نفقات التسيير لسنة 2007) الدفعة 40، تحت إشراف: الأستاذ رابح محمدي، المدرسة الوطنية للإدارة،2007.

ويتفرع كل باب بالتدريج إلى أجزاء (أقسام)، فصول، مواد، فقرات.

مثال: النفقات الموزعة حسب الدوائر الوزارية _وزارة معينة_

الباب(العنوان): النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

الجزء: تعويضات المستخدمين(الموظفون)

الفصل: أجور، أعباء اجتماعية

المادة: نوع التكاليف الاجتماعية أو المنح الخاصة

الفقرة: تعويضات جزافية للخدمات أو تعويضات ذات طبيعة محلية.

وبعد صدور قانون المالية المتضمن ميزانية الدولة تقوم كل وزارة بتقسيم الاعتمادات المخصصة لها وفقا لمختلف المهام، وتصدر في مراسيم تنفيذية يطلق عليها "مراسيم توزيع الاعتمادات".

ويوضح الجدول المرفق في الملحق (02) ميزانية نفقات التسيير في الجدول (ب) الملحق بقانون المالية لسنة 2010.

ب. مدونة نفقات التجهيز: إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات فإن نفقات التجهيز أو الاستثمار توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، مثل الزراعة، الصناعة، الأشغال والبناء، النقل والسياحة[1].

ووفقا للمادة 35من القانون 84-17 "تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث أبواب هي:

- ✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- ✓ النفقات الأخرى بالرأسمال.

وتبين المواد 36-37-38 من القانون 84-17 كيفية توزيع هذه الإعتمادات بين القطاعات وذلك وفق التنظيم، وهي عشر قطاعات مبينة كما يلي:

- قطاع 01: المحروقات.
- قطاع 02: الصناعة التحويلية.
- قطاع 03: الطاقة والمناجم.
- قطاع 04: الفلاحة والري.
- قطاع 05: الخدمات.
- قطاع 06: قاعدة هيكلية اقتصادية واجتماعية.
- قطاع 07: التربية والتكوين.
- قطاع 08: قاعدة هيكلية اجتماعية وثقافية.
- قطاع 09: المباني ووسائل التجهيز.
- قطاع 10: أخرى.

---

[1]- علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005/2004، ص 34.

رابعا: وثائق الميزانية العامة

تتجسد الميزانية من خلال الوثائق التالية:

1. **قانون المالية:** هناك ثلاث قوانين مالية:

- **قانون المالية السنوي:** هو الذي يتضمن الاعتمادات السنوية بشكلها التشريعي الذي تصدر فيه ويسمى أحيانا بقانون المالية الأول.
- **قانون المالية التكميلي أو التعديلي:** وهو يصدر فقط بقصد تغيير التقديرات المتعلقة بالإيرادات وبهدف الترخيص بنفقات تضمنها قانون المالية الأول للسنة، ويمكن له أن يتضمن خلق إيرادات جديدة ونفقات جديدة.
- **قانون ضبط الميزانية:** بموجب المادة (05) الخامسة من قانون 84-17 فإن قانون ضبط الميزانية هو: " الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية الخاصة بكل سنة ".

2. **الوثائق الملحقة بقانون المالية:**

- الجدول (أ): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة للسنة.
- الجدول (ب): توزيع حسب القطاعات الوزارية للاعتمادات المفتوحة في ميزانية التجهيز للسنة.
- الجدول (ج): توزيع حسب القطاعات للنفقات ذات الطابع النهائي على المخطط الوطني للسنة.
- حالة خاصة: تشمل شبه الجباية.

3. **مراسم توزيع الاعتمادات[1]:**

إن قانون المالية السنوي لايقدم سوى الكتل الكبرى للاعتمادات المفتوحة لسنة محددة المتمثلة في رخص الإنفاق حسب الوزارات.

أما التوزيع حسب مدونة النفقات وفق العناوين، الأجزاء والفصول تحقق عن طريق مراسيم توزيع الاعتمادات والتي يتحقق فيها بذلك تخصيص الموارد.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن ميزانيات رئاسة الجمهورية ووزارة الدفاع الوطني والأعباء المشتركة ليست محل نشر في الجريدة الرسمية.

[1] - Abdelhamid GAS « **Le budget de l'état**»، formation des inspecteurs centraux، - IEDF – KOLEA، février 2007، page 87.

4. ملزمات الميزانية les fascicules budgétaires[1]:

هي وثائق معدة من طرف الإدارات الوزارية تحت مراقبة مصالح الميزانية، تسمح بقيام التوزيع حسب العناوين، الأجزاء، المواد، الفقرات للنفقات المرخصة بقانون المالية والموزعة في مراسيم التوزيع، وتحتوي في نفس الوقت على جداول للميزانيات الفعلية حسب التوظيف، الطبيعة، القسم وتقييم الاعتمادات اللازمة لتمويل مرتبات الموظفين محسوبة على أساس متوسط الراتب.

طرق إنشاء هذه الوثائق ومحتواها وهيكلها حاليا لا تستند إلى قاعدة تنظيمية، وإنما يتم تحقيقها من خلال الممارسة.

5. القرارات المتعلقة بتوزيع اعتمادات الدفع[2]:

تتكون ميزانية التجهيز من رخص النفقات التي ترصد حسب القطاعات في الجدول (ج) الملحق سنويا بقانون المالية، أما عملية تخصيص الاعتمادات لمختلف الإدارات الوزارية تتحقق بقرار يتعلق بتوزيع اعتمادات الدفع موقع من قبل المفوض بالتخطيط والوزير المعني.

وتجدر الإشارة هنا أن اعتمادات الدفع ليست سوى الأجزاء السنوية لتطبيق رخص البرامج المتعلقة بها أي تمويل كل العمليات المخططة والمرخصة في إطار –غالبا–متعدد السنوات.

6. حسابات التخصيص الخاص:

حسابات التخصيص الخاص في تعريفها القانوني: من خلال قانون 84-17 قدمت كما يلي

المادة 56 " تدرج في حسابات التخصيص الخاص العمليات الممولة بواسطة موارد خاصة على إثر إصدار حكم في قانون المالية، ويمكن أن تمول حسابات التخصيص الخاص بحصة مسجلة في الميزانية العامة للدولة ضمن الحدود المبينة في قانون المالية ".

المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة

تخضع الموازنة العامة في الجزائر في مرحلة تحضيرها وإعدادها لمجموعة من المبادئ أو ما يطلق عليها القواعد الفنية للميزانية التي تهدف إلى تمكين البرلمان من مراقبة النشاط المالي للحكومة ولذلك فهي تتأثر بتغير دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي.

تتلخص أهم هذه القواعد في أربعة مبادئ أساسية هي: مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ العمومية ومبدأ التوازن.

[1] - Abdelhamid GAS « **Le budget de l'état**»، op.cit، page 88.
[2] - Abdelhamid GAS « **Le budget de l'état**»، op.cit، page 89.

1- مبدأ السنوية:

أ. التعريف بالمبدأ:

بناء على مبدأ السنوية فإن تحضير الميزانية من طرف السلطة التنفيذية والمصادق عليها من طرف السلطة التشريعية تتم سنويا أيضا، كما أن المدة المحددة لتنفيذ عمليات الميزانية تكون سنوية وحسب المادة 3 من القانون 84-17 فإنه " يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية، بمجمل موارد الدولة وأعبائها..." وحسب المادة 3 من القانون 90-21 فإنه " الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها ".

ب. استثناءات المبدأ:

- **ترحيل الإعتمادات les reports de crédits:**

تقتضي هذه التقنية إمكانية إعادة تجديد صلاحية الإعتمادات المالية التي لم تستهلك للسنة الماضية غير أن هذه الإمكانيات تختلف باختلاف وضعية الاعتمادات، فبالنسبة للاعتمادات التجهيز تتم بطريقة آلية من أجل إتمام تنفيذ المشاريع (فمدتها تفوق السنة) أما فيما يخص اعتمادات التسيير فهي تحتاج إلى رخصة تشريعية. غير أن هذه التقنية قليلة الاستعمال وفي الجزائر لم تعد متاحة إلا بالنسبة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري EPA[1].

- **الاثني عشر المؤقت les douzièmes provisoires:**

في حالة إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية لا يسمح بتطبيق أحكامه عند بداية السنة المالية المعتبرة أي التأخر في التصويت نظرا لظروف ما فإنه[2]:

يواصل مؤقتا تنفيذ إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة حسب الشروط التالية:

- ✓ بالنسبة للإيرادات طبقا للشروط والنسب وكيفيات التحصيل المعمول بها تطبيقا لقانون المالية السابق.
- ✓ بالنسبة لنفقات التسيير في حدود 12/1 من مبلغ الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى السنة المالية السابقة، وذلك شهريا ولمدة 3 أشهر.
- ✓ بالنسبة للاعتمادات الاستثمار وفي حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع ولكل مسير كما تنتج عن توزيع اعتمادات الدفع المتعلق بالمخطط السنوي للسنة المالية السابقة.

[1] - SENATOR Khaled، «**Le changement dans les finances** » -Etudes Comparative- Mémoire de fin d'étude، Encadré par : Mr GAS Abdelhamid، IEDF، Décembre 2008، page 15.

[2]- المادة 96 من القانون 84-17 **المتعلق بقوانين المالية**، مرجع سبق ذكره.

- **عمليات برامج التجهيز العمومي:**

تعد هذه العمليات استثناء هاما لمبدأ سنوية الميزانية العامة في الجزائر، وبعض العمليات المالية وخصوصا الاستثمارات العمومية لا يمكن منطقيا تبنيها وتنفيذها في آجال قصيرة نسبيا، لا يتعدى مداها السنة الواحدة، وعليه يصبح أمر تجزئتها إلى شرائح تتلاءم والتطبيق الصارم لقاعدة السنوية قليل العقلانية وخطير[1].

ومن هنا يأتي التمييز الأساسي في النظام المالي الميزاني الجزائري بين رخص البرامج واعتمادات الدفع، إذ تسجل نفقات التجهيز العمومية ونفقات الاستثمار والنفقات بالرأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج "Autorisation de programme" وتعرف بـ**AP** وتنفذ باعتمادات الدفع " Crédit de paiement" والمعروفة بـ**CP** .

- تمثل رخص البرامج (AP)الحد الأعلى للنفقات التي للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد لقيمتها حتى يتم إلغائها.
- بينما تمثل اعتمادات الدفع (CP) التخصيصات السنوية التي يمكن للآمر بالصرف بصرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة[2].

- القوانين المالية التكميلية:

هي عبارة عن قوانين تسلك نفس المسار الذي يسلكه قانون المالية الأساسي وتأتي هذه القوانين لتكمل أو تعدل أو تنشئ أو تلغي بندا من بنود قانون المالية الأساسي.

1. مبدأ الوحدة:

أ. التعريف بالمبدأ:

يقصد بمبدأ الوحدة أن تدرج جميع إيرادات الدولة وجميع نفقاتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية، ومطابقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الميزانية كما وافقت عليها السلطة التشريعية[3].

والهدف من إظهار الميزانية في بيان موحد لكافة النفقات والإيرادات هو:

- سهولة الإطلاع على المركز المالي للدولة.
- سهولة إحكام الرقابة على بنود الميزانية، ومن ثم النشاط المالي للحكومة من قبل السلطة التشريعية.
- سهولة دراسة أو فحص الميزانية العامة للدولة.

---

[1]- لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2]- المادة 6 من القانون 90-21، المؤرخ في 7 جويلية 1984، **المتعلق بالقوانين المالية**، الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10.

[3]- محمود عباس المحرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 398.

ب. الاستثناءات الواردة على مبدأ الوحدة:

- **الميزانية الملحقة:**

يكون موضوع الميزانيات الملحقة العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض المواد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن[1].

وهي ميزانيات يستند عليها حسن سير بعض المرافق العامة القائمة بنشاط صناعي أو إداري حيث توضع لهذه المرافق ميزانيات مستقلة تشتمل على إيراداتها وتلحق بميزانية الدولة[2].

وبالتالي نجد أن هذه المرافق تتمتع بالاستقلال المالي دون التمتع بالاستقلال القانوني لأنها تظل مرتبطة بالشخصية الاعتبارية للدولة، وتعتبر الميزانية الملحقة للبريد والمواصلات الميزانية الوحيدة الملحقة بميزانية الدولة في الجزائر.

- **الحسابات الخاصة للخزينة العمومية:**

شرع في استخدام الحسابات الخاصة بموجب المادة 6 من المرسوم 65-320 والمتضمن قانون المالية لسنة 1966، ويقصد بهذه الحسابات الإطار الذي يسجل دخول أموال إلى خزينة الدولة بمناسبة بعض العمليات الخاصة التي تقوم بها، ولا تعتبر إيرادات عامة ويسجل خروج أموال منها ولا تعتبر نفقات عامة.

وفي الجزائر تفتح هذه الحسابات من خلال قانون المالية وتجمع في خمس (05) فئات[3]:

- ✓ حسابات التجارة.
- ✓ حسابات التخصيص الخاص.
- ✓ حسابات التسبيقات.
- ✓ حسابات القروض.
- ✓ حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية.

وفي سنة 2000 بعد تعديل قانون 84-17 أصبحت عبارة عن (06) حسابات وذلك بإضافة حساب الإصلاحات الاقتصادية.

- ✓ **حسابات التجارة:** تتضمن العمليات التي تكون ذات طابع تجاري أو صناعي والتي تقوم بها بصفة ثانوية بعض مصالح الدولة والتي لا تشكل النشاط الرئيسي لهذه المصالح.

مثال: حساب رقم 004-301 الذي يصف عمليات شراء وبيع السيارات من طرف مصالح أملاك الدولة[4].

---

[1]- المادة 44 من القانون 84-17، المؤرخ في 7 جويلية 1984، **المتعلق بالقوانين المالية**، الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10.

[2]- محمود عباس المحرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، مرجع سبق ذكره، ص 401.

[3]- المادة 48 من القانون 84-17، المؤرخ في 7 جويلية 1984، **المتعلق بالقوانين المالية**، الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10.

[4]- المادة 56 من القانون 84-17، المؤرخ في 7 جويلية 1984، **المتعلق بالقوانين المالية**، الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10.

- ✓ **حسابات التخصيص الخاص**: تدرج في هذه الحسابات العمليات الممولة بواسطة موارد خاصة على أثر إصدار حكم في قانون المالية، ويمكن أن تمول حسابات التخصيص الخاص بحصة مسجلة في الميزانية العامة للدولة ضمن الحدود المبينة في قانون المالية.
- ✓ **حسابات التسبيقات**: تسجل هذه الحسابات عمليات منح أو تسديد تسبيقات على المدى القصير–سنتين كحد أقصى–المنجزة من طرف الخزينة العمومية.
- ✓ **حسابات القروض**: تصور هذه الحسابات القروض لمدة تفوق الأربع سنوات الممنوحة من طرف الدولة وأهمها تلك الممنوحة لحكومات أجنبية.
- ✓ **حسابات التسوية مع حكومات أجنبية**: وترتبط بالعمليات التي تم إجراؤها تطبيقا لاتفاقيات دولية مصادق عليها.
- ✓ **حسابات الإصلاحات الاقتصادية (المشاركة أو المساهمة)**: تتضمن الاعتمادات المالية التي تتضمنها الميزانية فيما يتعلق بعمليات الإصلاح الاقتصادي المرتبطة بتطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية.

أ. الميزانيات المستقلة: هي الميزانيات الخاصة بالمرافق العمومية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة حيث يكون لهذه المرافق ميزانية خاصة بها مستقلة عن ميزانية الدولة.

2. مبدأ العمومية:

أ. التعريف بالمبدأ:

إن عمومية الميزانية مبدأ مكمل لمبدأ وحدة الميزانية ويعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أي مقايضة بين الاثنين.

ويحتوي في مجمله على قاعدتين أساسيتين:

- **قاعدة عدم تخصيص الإيرادات**: بموجب المادة (08) من القانون 84-17 فإنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية بلا تمييز، وحسب نفس المادة فإنه يمكن أن تستثنى من هذه القاعدة:
  - ✓ الميزانيات الملحقة
  - ✓ الحسابات الخاصة للخزينة
  - ✓ أو الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة، التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الإعتمادات.
- **قاعدة تخصيص الإعتمادات**: تعني هذه القاعدة أن اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون إجماليا بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، فلا يجوز أن يكون إعداد واعتماد النفقات كمبلغ إجمالي ويترك للحكومة أمر توزيعه على أوجه الإنفاق المختلفة.

3. مبدأ التوازن:

أ. التعريف بالمبدأ:

يقصد بتوازن الميزانية العامة أن تتساوى جملة تقديرات النفقات العامة مع جملة تقديرات الإيرادات العامة. وفي هذا الاتجاه ذهبت المادة 121 من الدستور حينما نصت على ما يلي: " لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية، أو زيادة النفقات العمومية، إلا إذا كان مرفوقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها[1]".

ب. التوازن المالي والتوازن الاقتصادي:

يعني توازن الميزانية تحقيق التوازن الحسابي أو المالي بين جانبي الميزانية العامة وتجنب العجز أو الفائض، أما التوازن الاقتصادي أو الاجتماعي فيحدث تلقائيا، وقد ظل التقليديون متمسكون بهذه القاعدة وذلك بسبب نظرتهم لدور الدولة القائمة على عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي وأن تتبع سياسة مالية محايدة، ورافضون بشدة لحالة الفائض في الموازنة إذ يفسرونه بالتعسف في فرض الضرائب، وحالة العجز الذي يرونه سببا في زيادة حجم القروض وتحميل الأجيال القادمة أعباء إضافية، أو تمويله عن طريق الإصدار النقدي الذي قد يؤدي إلى التضخم.

ولكن بعد تطور دور الدولة ووظائفها إثر الكساد العالمي الكبير سنة 1929 تغير الموقف من هذا المبدأ، ليثبت الاقتصادي "كينز" أن الاقتصاد لا يحقق التوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل مما يتطلب تدخل الدولة لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، كما نادى بضرورة إحداث عجز في ميزانية الدولة عن طريق زيادة الإنفاق وبالتالي زيادة الطلب الكلي والتوسع في المشروعات (الاستثمار) ومحاولة تحقيق العمالة الكاملة ومنه تحقيق التوازن الاقتصادي. وعليه لم يعد مبدأ التوازن مطلوبا في الميزانية إذ يتم التخلي عنه من أجل الوصول إلى التوازن الاقتصادي.

المطلب الثالث: مراحل تحضير الميزانية العامة

إن البحث في كيفية تحضير الميزانية يستدعي معرفة السلطات المختصة بوضع الميزانية والإجراءات المتبعة أثناء التحضير وأيضا أساليب تقدير النفقات والإيرادات.

أو لا: السلطات المختصة بوضع الميزانية

يرجع الاختصاص تقليديا في وضع مشروع للميزانية العامة للدولة ولقانون المالية إلى السلطة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء والحكومة، ويكون لكل دائرة وزارية على حدا دور في عرض اقتراحاتها حول احتياجاتها المالية لتأدية مهامها. لكن الصياغة التقنية للمشروع وضمان التوازن المالي للدولة يبقى من اختصاص وزارة المالية.

---

[1]- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص 97.

1. السلطة التنفيذية: درجت جميع دول العالم حاليا على ترك مهمة تحضير الميزانية العامة للدولة للسلطة التنفيذية التي تقترح النفقات والإيرادات اللازمة لتنفيذ برامجها، ثم تطلب من السلطة التشريعية أن ترخص لها تنفيذ ما اقترحته عليها[1].
2. الوزارات: يقوم كل وزير بتحضير مشروع ميزانية دائرية ثم يرفعه إلى وزارة المالية التي تعمل على تنسيق وتكييف جميع المشاريع الوزارية مع توجيهات الحكومة وأهداف المخطط الوطني للتنمية. ويتولى بعد ذلك وزير المالية وضع مشروع تمهيدي لميزانية الدولة الذي يعرضه على الحكومة للمصادقة عليه وضبط مشروع الميزانية الذي يحال على البرلمان لمناقشته ثم التصديق عليه. والجدير بالملاحظة أنه إذا كانت السلطة التنفيذية هي التي تختص قانونا بوضع الميزانية فإن وزارة المالية هي التي تلعب الدور الأساسي والفعلي في إعدادها وصياغتها التقنية.
3. وزير المالية: في الجزائر وكسائر الدول الأخرى يناط وزير المالية بمهمة وضع الميزانية وهذا ما أكدته المادة 14 من المرسوم 82-237: " يسند إلى وزير المالية في مجال الميزانية وفي إطار الصلاحيات الموكولة إليه ... دراسة وإعداد... المشاريع التمهيدية للميزانية العامة وميزانية التسيير وميزانية التجهيز وقوانين التسوية الميزانية ".

غير أن هذه المهمة لم ينص عليها صراحة المرسوم التنفيذي المؤرخ في 15 فبراير 1995 المحددة لصلاحيات وزير المالية[2]. ولكنه رغم ذلك يبقى وزير المالية هو الذي يعول عليه بالدرجة الأولى لتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية، ويعتمد في ذلك على مختلف الهياكل التقنية التابعة لوزارته.

ثانيا: إجراءات وضع الميزانية

تمر أشغال تحضير الميزانية بعدة مراحل:

1. الأشغال التمهيدية: تساعد وزارة المالية، المصالح الأخرى لوزارة المالية بإجراء تقدير أو لي لمجمل موارد ونفقات الدولة ووضع تقدير عام تعرض فيه الخطوط العامة للوضع المالي والاقتصادي للدولة.
2. مناقشات مجلس الحكومة: حيث يطالب مجلس الحكومة مختلف المصالح بتخفيض نفقاتها أو على الأقل أن لا تطلب نفقات إضافية.
3. منشورات مديرية الميزانية: بحيث تقوم مديرية الميزانية بإعداد منشور يوجه لكافة الوزارات، تقوم فيه بتحديد أهم المبادئ الواجب احترامها عند وضع مشروع الميزانية.
4. تحضيرات الميزانية على مستوى الدوائر الوزارية [3].

---

[1] – أيلس شأو ش بشير، **المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري)**، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2] – المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 فبراير 1995 يحدد صلاحيات وزير المالية، الجريدة الرسمية، العدد:1995.

[3] – أيلس شاوش بشير، **المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري)**، مرجع سبق ذكره، ص 69.

5. الفحص النقدي للاقتراحات الوزارية.
6. تحدد مديرية الميزانية موقفها من كل مشروع وزاري، وعلى هذا الأساس تنطلق المناقشات من وزارة المالية وممثلي الوزارات الأخرى.

ثالثا: أساليب تقدير الميزانية

تحضير الميزانية في الواقع يحتوي على شقين أحدهما خاص بالإيرادات والثاني خاص بالنفقات.

1. إجراءات تحضير النفقات[1]: من المسلم به أن كل وزارة أقدر من غيرها على تقدير احتياجاتها من النفقات ولهذا يتم تحضير مشروع النفقات كالتالي:

- يقدر كل مرفق أو هيئة عمومية مشروع النفقات التي يحتاج إليها في السنة المقبلة ثم يرسل كل من هؤلاء مشروعه إلى الوزارة التي يتبعها. وتجمع هذه الأخيرة كل مشاريع نفقات مصالحها، وإذا وافقت عليها تصيغها في شكل خاص موحد ثم ترسلها إلى وزارة المالية أو الوزارة الأولى حسب الأحوال السائدة والتنظيم داخل الحكومة.
- وتقوم كل وزارة بنفس العملية، وأخيرا تحال كل هذه المشاريع إلى الإدارة المركزية المكلفة بالميزانية والمراقبة (حاليا في الجزائر الوزارة المنتدبة للميزانية).

2. إجراءات تحضير الإيرادات:

من البديهي أن تتولى وزارة المالية (أو الوزارة المنتدبة للميزانية) مهمة تحضير مشروع الإيرادات باعتبارها تشرف على الخزينة العمومية المصب الأخير والوحيد لكل الأموال العمومية، بهذه الصفة تكون الوزارة المكلفة بالمالية والميزانية الهيئة الوحيدة القادرة على إحصاء المحاصيل السابقة للدولة. الأمر الذي يؤهلها لتقديم وتوقع الإيرادات المقبلة. وبطبيعة الحال نجد أثناء عملية التحضير المشاركة الضرورية للهيئة المكلفة بالتخطيط. وفي الواقع هناك أكثر من طريقة لتقدير مشروع الإيرادات ولكننا سنكتفي بتناول الطريقتين الشائعتين فقط:

أ. طريقة حساب السنة ما قبل الأخيرة[2]:

ومحتوى هذه الطريقة هو أن وزارة المالية تأخذ بعين الاعتبار إيرادات السنة ما قبل الأخيرة ثم تعدل فيها حسب تطورات الحالة الإقتصادية والنقدية للدولة. وقد يتساءل الإنسان (لماذا تؤخذ بعين الاعتبار السنة المالية ما قبل الأخيرة ولا تؤخذ نتائج السنة الأخيرة وهي الأقرب؟) فالجواب على هذا السؤال بسيط ومنطقي جدا هو أن السنة الأخيرة تكون لا تزال لم تنته بعد. ونظرا لبعد هذه الطريقة عن الصواب اتجهت أغلب الدول إلى الطريقة الثانية (المباشرة).

[1]- حسين الصغير، **دروس في المالية والمحاسبة العمومية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001، ص 106.

[2]- حسين الصغير، **دروس في المالية والمحاسبة العمومية**، مرجع سبق ذكره، ص 108.

ب- طريقة المباشرة:

وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في أنها تأخذ بعين الاعتبار نتائج الإثنتي عشرة شهرا الماضية المعروفة ثم تعدل إعدادها حسب الإحصائيات والظروف الاقتصادية والمالية الجديدة.

رابعا: اعتماد الميزانية

1. تعريف الاعتماد:

يقصد باعتماد الميزانية الموافقة عليها بالتصويت من طرف الهيئة النيابية المتمثلة في المجلس الشعبي الوطني بالنسبة للجزائر.

2. إجراءات الاعتماد:

نعرف بأن المجلس النيابي يتكون من مجموعة من النواب ذوي الثقافة والاختصاصات المتفاوتة والمختلفة، وبالتالي نجد منهم من يفقه في علم المالية ومنهم من لا يدري إلا الخطوط العريضة فقط. ولهذا السبب لا يتصور أن يناقش مشروع الميزانية كل أعضاء البرلمان وإنما تتكون لجنة مالية عمومية، وهذه اللجنة وحدها هي التي تتولى مناقشة المشروع مع الحكومة، ثم بعد ذلك يصوت المجلس الشعبي الوطني على كل فصل من فصول الميزانية، وإذا تم التصويت بأغلبية الأعضاء على هذا المشروع نقول بأن الميزانية قد اعتمدت، وبعد اعتمادها تساق إلى رئيس الدولة ليصادق عليها في إطار قانون المالية، لكي تصبح واجبة التطبيق ابتداء من أول يوم في السنة المدنية الجديدة.

إذ تكون أو لا هناك مناقشة حول محتوى الميزانية وارتباطها بالأهداف مناقشة تفصيلية بالاستعانة بالخبراء ومناقشة نهائية بالتصويت عليها وفقا للدستور والقوانين المعمول بها.

خامسا: تنفيذ الميزانية

قبل التطرق إلى إجراءات تنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات، لابد من ذكر الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية وهم كالتالي:

1. الآمرون بالصرف les ordonnateurs:

الآمر بالصرف هو كل شخص يؤهل قانونا لتنفيذ عمليات تتعلق بأموال الدولة ومؤسساتها وجماعاتها العمومية سواء كانت هذه العمليات تتمثل في الإيرادات والنفقات. وقد يكون الآمر بالصرف معينا مثل الوالي والمدير العام في إدارة عمومية كما يمكن كما يمكن أن يكون منتخبا كرئيس المجلس الشعبي البلدي كما يمكن أن يكون إما ابتدائيا (أو رئيسا) وإما ثانويا.

2. المحاسبون العموميون:

يعد محاسبا عموميا كل شخص يعين قانونا للقيام بالعمليات الخاصة بأموال الدولة سواء مباشرة أو بواسطة محاسبين آخرين وسواء تعلق الأمر بتحصيل الإيرادات أو بدفع النفقات كما يعتبر محاسبا عموميا كذلك كل من يتكلف قانونا بمسك الحسابات الحاصلة بالأموال العمومية أو حراستها. ولهم مسؤولية شخصية ومالية عن مسك المحاسبة والمحافظة على الوثائق المبررة لعمليات المحاسبة.

❖ **إجراءات تنفيذ النفقات**[1]:

لا يمكن أن ينفق مبلغ من خزينة الدولة ما لم يمر بالمراحل أو الإجراءات التالية: الالتزام بالنفقة – التصفية – الأمر بالصرف وهذه الخطوات تعتبر إدارية ثم تأتي مرحلة الدفع وهي مرحلة محاسبية.

✓ الالتزام بالنفقة l'engagement de la dépense :

وهو كما عرفته المادة 19 من القانون 90-21 الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين على الدولة.

✓ التصفية la liquidation:

وقد عرفتها المادة 20 من القانون المذكور أعلاه بأنها تلك المرحلة التي تسمح بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقة العمومية.

✓ الأمر بالصرف:

ويتمثل في تحرير الحوالات، وهو إذن الإجراء الذي يأمر بموجبه الآمر بالصرف دفع النفقات العمومية على حد تعبير المادة 21 من القانون المذكور سلفا.

✓ الدفع le paiement:

ويدخل في المرحلة المحاسبية والتي تتمثل في ذلك الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي عن ذمة الدولة.

❖ **إجراءات تحقيق أو تحصيل الإيرادات**[2]:

تشابه إجراءات تحقيق الإيرادات مع إجراءات تنفيذ النفقات إلى حد كبير غير أن لكل منهما مميزاتها الخاصة كما يلي:

✓ الإثبات la constatation:

---

[1]– حسين الصغير، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2] – حسين الصغير، مرجع سبق ذكره، ص 133.

عرفته المادة 16 من قانون المحاسبة العمومية لسنة 1990 سابق الذكر بأنه الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي أي الدولة المتمثلة في الخزينة العمومية.

✓ التصفية:

وهي المرحلة التي تسمح بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الخزينة.

✓ إصدار سند الإيراد أو الأمر بالتحصيلL'ordre de recette:

وهو سند يصدره الآمر بالصرف يستدعي فيه المحصل ليجني ما يحتوي عليه هذا السند من إيرادات.

خلاصة الفصل الأول:

مهما تعددت التعاريف والمفاهيم فهي تتفق في مجملها على أن الميزانية العامة بيان مالي لمختلف العمليات المالية للدولة من خلال رصد الإيرادات العامة وبيان مجالات صرفها من أجل تحقيق أهداف الحكومة في سبيل سد الحاجة العامة، كما تتفق على الدور الكبير الذي تلعبه الميزانية في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

وفي سبيل أداء الميزانية العامة للدور المنشود منها ظهرت لها عدة أشكال وأساليب تختلف من حيث طريقة هيكلة وبرمجة أعمالها، كما ارتبط كل شكل منها بفترة معينة تمثل في مجملها مراحل تطور الميزانية العامة.

وقد سعت الجهود الفكرية خلال هذه المراحل إلى البحث عن أفضل الطرق والأساليب لإعداد الميزانية العامة، ذلك من أجل تمكين الدولة من تحقيق الكفاءة والرشادة في إدارة المال العام، تمثل هذه الطرق والأساليب لإعداد الميزانية في مجملها النظام الميزاني الذي يختلف من دولة إلى أخرى حسب قناعة وخصوصية كل دولة.

الفصل الثاني:

ماهية ميزان المدفوعات وتنظيمه في الجزائر

تمهيد:

من المعروف أن لكل دولة معاملات فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد سيقومون بالتصدير والاستيراد من وإلى الدول الأخرى، ضف إلى ذلك أنهم يقدمون للأجانب خدمات مختلفة مثل الشحن والتأمين...الخ.

وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا، هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقود، ويتعين أداؤها في تاريخ معين، وذلك فإن من المهم لكل دولة دائنة كانت أو مدينة أن تعرف حقوقها والتزاماتها.

ومن هنا فإن عليها أن تعد بيانا كافيا أو سجلا فيما لها على الخارج من حقوق، وما عليها من التزامات، وهذا السجل أو ما يسمى بميزان المدفوعات، والذي يعتبر من أهم الأدوات التي تمتلكها السلطات السياسية والاقتصادية، كما يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية، حيث يعطي هذا الميزان صورة واضحة للسلطات المسؤولة، ويعتبر الميزان التجاري أحد أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية.

لذلك سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: الميزان التجاري وأقسامه.

المبحث الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب، مما يتطلب انتقال الموارد المادية والمالية والبشرية، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الدول الأخرى، ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في حسابات ميزان المدفوعات الذي يوضح المركز المالي لدولة ما اتجاه الدول أخرى.

ويعد هذا الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي تركز عليها العلاقات النقدية الدولية، ومن هذا المنطلق سيتناول هذا المبحث ميزان المدفوعات في نقاط محددة.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

نحاول الإلمام في هذا المطلب بتعريف وأهمية ميزان المدفوعات

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي:

1. ميزان المدفوعات هو بيان يسجل الحقوق الدولية التي للدولة، والديون الدولية التي عليها، خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة.[1]
2. ميزان المدفوعات هو نظام محاسبي يقيس تدفق جميع العمليات الإقتصادية التي تجري بين مواطني دولة معينة مع مواطني دولة أخرى من دول العالم خلال فترة زمنية معينة، تكون عموما سنة واحدة[2].
3. ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة[3].
4. ميزان المدفوعات عرفه صندوق النقد الدولي بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول

[1]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 159.

[2]- شوقي ناجي جواد، **إدارة الأعمال الدولية (مدخل تتابعي)**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 212.

[3]- عبد الرحمان يسرى أحمد وآخرون، **الاقتصاد الدولي**، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص 323.

الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة وحقوقها اتجاه بقية دول العالم[1].

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لميزان المدفوعات فهو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة.

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الإقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الإقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني.

فتبرز أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي، ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم، كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف.[2] هذا إلى جانب أنه كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية وذلك بما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي وهنا يمكن الاعتماد على الميزان كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الإقتصادية الدولية ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغيرات في بعض عناصر العلاقات الإقتصادية الدولية بغرض استيعاب الفائض أو إزالة العجز وذلك كوسائل لمنع أو لتخفيف التضخم أو الانكماش المتولد عن اختلال ميزان المدفوعات الدولية.[3] ومن ناحية، يعكس تغيرات الطلب المحلي على السلع والخدمات الخارجية وتغيرات الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، هذا بالإضافة إلى بيان أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة، الأمر الذي يمكن من متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج السياسات المتبعة.[4] ومن ناحية أخرى فهو يقيس الوضع الخارجي للدولة حيث أن المعاملات الإقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.[5]

---

[1]- شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، 2012، ص 188.

[2]- سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 71.

[3]- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 236-237.

[4]- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية)**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص65.

[5]- محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 230.

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

وتنقسم عناصر ميزان المدفوعات إلى حسابات أو موازين فرعية وهي:

1. حساب العمليات الجارية:

وهي تشمل المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو بنقصانه، ولذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل، ويقسم هذا الحساب إلى حسابين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات.

كما يقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما حساب التجارة المتطورة، وهو الذي يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية، أنا حساب التجارة غير المتطورة يشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة؛ هذا فضلا عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

أما حساب التحويلات فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة من الخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل؛ أي أنها عمليات غير تبادلية؛ أي من جانب واحد، ولا يترتب عليها دين أو حق معين، ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات والتعويضات؛[1] فالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة إلى الأجانب تسجل في الجانب المدين؛ في حين تسجل المساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن[2].

2. حساب رأس المال:

حيث يسجل في هذا الحساب حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها تغيير في مركز دانيه أو مديونية البلد الخارجية، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد، وذلك خلال الفترة المحددة التي يعبر عنها ميزان المدفوعات والبنود التي نجدها في هذا الحساب هي رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل.

حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل تشمل رؤوس الأموال المحولة من وإلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل؛ أي لمدة تزيد عن السنة، فعندما يستثمر المقيمون في الخارج أي مدفوعات للأجانب هنا يقيد مدينا (–) في حساب

---

[1]– زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 102.

[2]– حنان العروق، **"سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي –دراسة حالة الجزائر–"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة تخصص بنوك وتأمينات، الجزائر، 2005/2004، ص 08.

رأس المال بميزان المدفوعات، وفي مقابل هذه المدفوعات يحصل المستثمرون الوطنيون على حقوق مالية على الأجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تصفية الاستثمار، أما عندما يستثمر الأجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تصفية الاستثمار، أما عندما يستثمر الأجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية بالنسبة للمقيمين، وفي المقابل يحصل المستثمرون الأجانب على حقوق مالية على المقيمين[1].

أما بالنسبة لحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي المعاملات التي يتم فيها التعامل خلال فترة زمنية أقل من نسبة العملات الأجنبية والودائع المصرفية، والأوراق المالية قصيرة الأجل.

وتتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة وسهولة انتقالها بين الدول، ولا شك أن هذه الأشكال من التحويلات الرأسمالية تتشكل في النتيجة حقا أو دينا على الخارج أو بالعكس، بمعنى قد تضيف أو تنقص من تلك الحقوق أو الديون للبلد بوحداته الاقتصادية المختلفة على العالم الخارجي[2].

3. حساب عمليات التسوية الرسمية:

حيث يسجل حركات (التدفق الداخلي والتدفق الخارجي) وذلك لحساب الغير في الالتزامات السائلة وغير السائلة للحائزين الرسميين الأجانب والتغير في الأصول الاحتياطية الدولة خلال سنة، وتشير الاحتياطية الرسمية الدولة إلى ما في حوزته من ذهب وعملات قابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة، ومركز الذهب الخاص بها في صندوق النقد الدولي.

وتسجل زيادة التزامات الدولة نحو الحائزين الرسميين، والنقص في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة في الجانب الدائن، أما النقص في التزامات الدولة نحو الحائزين الأجانب والزيادة في أصوله الاحتياطية الرسمية في الجانب المدين[3].

4. حساب السهو والخطأ:

وتبعا بطريقة القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بها الدولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات، مرة في الجانب المدين وأخرى في الجانب الدائن أو العكس.

وعليه وحسب هذه الطريقة سيكون هناك تعادل محاسبي لجانبي ميزان المدفوعات، بمعنى هناك تعادل بين إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة، رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازنا إلا أن هذا التوازن قلما يتحقق في الواقع العملي وهنا يتم اللجوء إلى حساب السنة والخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين، ويظهر هذا الحساب في الجانب الأصغر في ميزان المدفوعات. ويرجع الخلل وعدم التوازن بين القيدين

---

[1]- كامل البكري، الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص ص 218-220.

[2]- جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2000، ص 49.

[3]- عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي (مدخل حديث)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 238.

لحدوث أحد السببين إما الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف أسعار صرف العملات أو بسبب الحال الناجم عن تغير قيمة العملة فمثلا عندما ينتاب الخوف مستوردا في دولة ما من ارتفاع قيمة العملة المصدرة هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للمصدر استيراد غير مسجل لرأس المال.[1]

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للحالة الإقتصادية للدولة، والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية، وضرورة توازن جانبيه، لكن هذه المساواة شكلية ولا تبين الأهمية الحقيقية له، لأن الكثير يستعمل مصطلحات التوازن الخارجي والاختلال الخارجي دون العلم بما يعنيه كل مصطلح وسوف تتحدث في هذا المبحث عن التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات بالمعنى الحقيقي.

الفرع الأول: مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

أولا: التوازن في ميزان المدفوعات

نجد مفهومين هما:

1. التوازن المحاسبي:

ويطلق عليه أيضا التوازن الدفتري، لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية من خلال تساوي أو تكافؤ جملة الإيرادات الخارجية مع المدفوعات الخاصة أيضا، أي تساوي الجانبين الدائن والمدين بعد إجراء التسويات، ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه اختلالا أكبر في النشاط الاقتصادي للدول.[2]

ويمكن أن يتحقق هذا التساوي المحاسبي تلقائيا دون الحاجة إلى إجراء التسويات المحاسبية باستغلال الاحتياطات الدولية، ويتحول بذلك إلى التوازن الاقتصادي، وإذا كان خلاف ذلك بظهور عجز أو فائض يتم تحريك الاحتياطات من أجل تحقيق التوازن الحتمي بعض النظر عن الأوضاع الإقتصادية السائدة في الدولة.

---

[1]- سامية مقعاش، **العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007، ص 81.

[2]- عبد الرحمان يسرى أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص 189.

2. التوازن الاقتصادي:

ويقصد به الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة من صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج[1].

كما يستوجب التوازن الاقتصادي تعادل أصول وخصوم بنود معينة في ميزان المدفوعات، وهي المعاملات المستقلة التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان، وهذا لما تحققه من ربح أو من إشباع لمن يقوم بها، ومثال ذلك تصدير السلع أو استيرادها، وتقديم الخدمات أو الحصول عليها، وتلقي استثمارات أجنبية أو القيام بها.

أما باقي العمليات فتسمى بنود التسوية والتي لا تتم لذاتها، وإنما تجري بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، والهدف منها هو توازن الجانب الدائن مع المدين، ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية والمستقلة وحدها[2].

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات

تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية، حيث أصبحت مسألة عادية وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعاتها ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المتمثلة في الميزان، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري، ميزان الخدمات أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الإختلال مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه وهو على عدة صور وهي:

1. الإختلال في صورة العجز:

هي الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المستقلة تفوق دائنية هذه المعاملات، أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها، مثلا انخفاض الصادرات بالنسبة للواردات، مما يؤدي لانخفاض المقبوضات من الخارج وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال، كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة أكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية، مما

[1]- محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 94.

[2]- يحياوي عبد الحفيظ، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن دراسة حالة –الجزائر(1970–2009)**"، مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011، ص ص 64-65.

يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الاستيراد وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملته[1].

2. الاختلال في صورة فائض:

يعتقد الكثير أن هذه الصورة إيجابية لكنها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل، لأن الفائض هو زيادة دائنية المعاملات التلقائية عن مديونيتها وزيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها، بالإضافة إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة التي تعيش في مستوى أقل من مستواها الحقيقي، لأنها لا تتمتع بكل ثروتها، والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى الارتفاع في أسعار المنتجات المحلية، حتى أنه قد يحدث تضخم داخلي ويواجه هذا الفائض بالإقراضات للخارج أو بزيادة الاحتياطات الرسمية.[2]

الفرع الثاني: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات

أولاً: الاختلال المؤقت

هو الاختلال الناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل، ولن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط دون تكرارها، ويزول بزوال الأسباب المؤدية إلى حدوثه، وهو لا يمثل مشكلة كبيرة في المستقبل، ولا يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه لأنه لا يمس البنية الإقتصادية، ومن أهم الأنواع المدرجة تحته نجد:

1. الاختلال الموسمي:

نجد هذا النوع في الدول التي تكون أغلب صادراتها منتجات موسمية زراعية عادة، فيكون في موسم إنتاجها تحقق فائضات يدعم أو يفوق العجز الناتج في بقية المواسم، مثلا: الدولة التي تركز في صادراتها على القمح سوف تعرف فائضا في شهور الحصاد، وعجزا في بقية أشهر السنة، والنتيجة قد تكون فائضا أو عجزا لميزان المدفوعات في آخر السنة.

2. الاختلال العارض:

هو الإختلال الناتج عن أسباب غير متوقعة في فترة ما، كحدوث كوارث طبيعية تؤدي إلى إتلاف محاصيل زراعية موجهة للتصدير، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، أو تحسن في الأحوال الجوية يساعد على تنامي المحاصيل، وبالتالي تحقيق فائض بزيادة الصادرات، أو حدوث عجز نتيجة زيادة الواردات من مواد التسلح و المواد الغذائية وانتشار موجة التخزين عند نشوب حروب غير متوقعة مع إضافة التعويضات التي تنشأ عنها، أو ما تعانيه خاصة

[1]- حنان العروق، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2]- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 110.

الدول المتقدمة من عجز نتيجة الإضطرابات العمالية التي تشل الإنتاج في النشاطات أو الصناعات التصديرية، مما يشجع على استيراد السلع البديلة للإنتاج المحلي الذي تعطل في فترة الإضطرابات[1].

ثانيا: الاختلال الدائم

هو الاختلال الناتج عن أسباب تدوم فترة زمنية طويلة، أي سنوات، لأنه يمس الهيكل الإقتصادي، وتتطلب مكافحته إجراءات صعبة التحقيق، وتظهر نتائجها في المدى الطويل، ويظهر هذا الإختلال نتيجة عامل واحد أو أكثر من العوامل التالية:

- ✓ التغيرات الدائمة في ظروف العرض والطلب الدوليين على منتجات دولة ما، وتأثيرها في توزيع الموارد بين الفروع الإنتاجية الدولة والتأثير على الهيكل الإقتصادي.
- ✓ التغيرات في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة تدهور الوضعية الاقتصادية للدولة بارتفاع تكاليف الإنتاج الراجع إلى التأخر التكنولوجي والفني، وعدم مواكبة الأساليب الإنتاجية الحديثة التي تؤدي إلى خفض أسعار السلع البديلة عن السلع التي تصدرها هذه الدول.
- ✓ هذه الظروف تؤدي إلى تراجع الطلب على صادراتها.
- ✓ التغير المستمر في أذواق المستهلكين الأجانب.
- ✓ انخفاض مستويات الإنتاج والقدرة التنافسية في دائرة الأسواق الدولية مع إضافة تأثير مركز الدائنة والمديونية لهذه الدول.

ثالثا: الاختلال الهيكلي

نجد هذا النوع في الدول النامية خاصة، و ذلك لانخفاض مستويات الإنتاج فيها لقلة أو تقادم أدوات الإنتاج، مما يؤدي إلى ضعف الطلب الدولي على صادراتها لارتفاع أسعارها ووجود بدائل لها بأسعار أقل، مما يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الدولي مما يجعل هذه الدول النامية تسعى إلى التوسع الإقتصادي من خلال مشاريع تنموية تتطلب استيراد كميات كبيرة من السلع الرأسمالية لرفع مستوى الاستثمار، ولعدم كفاية المدخرات المتاحة له في مقابل نمو بطئ للصادرات، هذا التوسع يستمر لفترة طويلة من أجل تحقيق نتائج بزيادة القدرة الإنتاجية خاصة مع التأخر التكنولوجي و التقني فيؤدي في هذه الفترة إلى حدوث عجز دائم و مزمن في ميزان المدفوعات يصعب الرجوع فيه إلى الوراء أو أقساط القروض وفوائدها، أو لتغطية الخسائر الناجمة عن هذا التدهور في شروط التبادل الدولي لمنتجاتها.[2]

[1]– صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف واثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص 10.

[2]– عبد الرحمان يسرى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 192.

رابعا: الاختلال الدوري

هو اختلال ناشئ عن التعاون بين الرواج و الكساد أو التقلبات الدورية للحالة الاقتصادية للدول الرأسمالية بين حالة الانكماش و ما تتميز به من انخفاض في الدخول، في الأسعار و انتشار البطالة و انخفاض في الواردات يؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات أو أكثر بتحقيق فائض، وبين حالة التضخم التي يزيد معها الإنتاج والأسعار وتنخفض الواردات، فتنعكس بعجز في ميزان المدفوعات، هذا التناوب بين الفائض والعجز تختلف مدته من بلد لآخر لاختلاف الهياكل الإقتصادية فيما بينها من خلال مرونة العرض والطلب لصادراتها ووارداتها من الدخول والأسعار، ويعالج غالبا هذا النوع بإتباع سياسات مالية ومصرفية ونقدية مناسبة[1].

وهناك أنواع أخرى للاختلالات في ميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي:

2. الاختلال المتصل بالأسعار:

هو اختلال ناتج عن الاختلافات الموجودة في الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية وعلاقتها بقيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، وفي هذا المجال نميز بين الحالات التالية للاختلال:

- ارتفاع الأسعار الداخلية أو انخفاضها عن مستوى الأسعار الخارجية دون أن يوافقها تعديل سعر الصرف بما يلاءم هذا التغير، تصبح معه العملة مقومة بأقل أو أكثر من قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى حدوث اختلال.
- انخفاض الأسعار الخارجية مع بقاء الأسعار المحلية على حالها، فيؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للدولة لارتفاع أسعار صادراتها، وبالتالي انخفاض حجمها.
- عدم تغير الأسعار الداخلية وبقائها مرتفعة مع أسعار السلع الدولية، مما يؤدي إلى نقص الطلب على صادرات الدولة وحدوث عجز في ميزان المدفوعات سواء في حالة رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف دون تغيير في الأسعار بما يتلاءم مع هذا الرفع.

وتتم معالجة هذا الاختلال بتعديلات على مستوى الرصف بإيجاد علاقة تناسبية بين الأسعار الداخلية والخارجية[2].

3. الاختلال النقدي:

يحدث في حالة ما إذا أصرت الدولة على الاحتفاظ بمستوى سعر الصرف على الرغم من انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية في السوق، فإن هذا الشعر آجلا أم عاجلا سيسفر عن الاختلال.

[1]- محمد عبد العزيز عجيمية، **الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 51.

[2]- المرجع نفسه، ص. ص 53-54.

4. الاختلال الاتجاهي:

هو اختلال ينعكس على حالة ميزان المدفوعات، ويمس بشكل خاص العمليات الجارية وميزان رأس المال طويل الأجل نتيجة النمو الطويل الأجل للاقتصاد الوطني، وبناء طاقات وقوى إنتاجية والانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو التطور[1].

تجدر الإشارة إلى إمكانية أن يبدأ الاختلال بنوع معين، مثلا الاختلال العارض، وإذا لم تتم معالجته في أسرع وقت ممكن، فإن تكراره أو استمراره يمكن أن يحوله إلى نوع آخر من الاختلال يصعب معالجته كالاختلال الهيكلي، خاصة إذا خلف آثارا تمس متغيرات اقتصادية أو سياسية.

الفرع الثالث: أسباب وطرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

أولا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات وهي[2]:

1. التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

وذلك لوجود علاقة وثيقة بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر، فإن كان سعر صرف عملة القطر أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع القطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع، وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب، إذ سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يقود بالنتيجة إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، كما أن الآثار المترتبة على تحديد سعر عملة القطر على موقف ميزان مدفوعاته تختلف عما إذا كان الميزان في حالة عجز أو فائض، إذ غالبا ما تؤدي حالة العجز في الميزان إلى ظهور ضغوط تضخمية والتي تقود إلى حدوث اختلالات مستمرة في الميزان.

2. أسباب هيكلية:

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الواردات أو الصادرات)، إضافة إلى هيكل الناتج المحلي، و ينطبق ذلك بشكل خاص على الأقطار النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية كالنفط مثلا)، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، وتعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل، لعل من أبرزها درجة الإحلال الصناعي لصادرات الأقطار النامية، وهو الاتجاه

[1]- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[2]- عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي، العلوم الاجتماعية (الاقتصاد–العلوم)**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص.ص 125-126.

المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر والنتيجة هي حدوث اختلالات هيكلية_ هي الأخرى_ في موازين مدفوعات تلك الأقطار.

3. أسباب دورية[1]:

وهي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار _ المتقدمة عادة_ ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي لتلك الأقطار وتدعى بالدورات التجارية مثل حالات الركود التي تحصل دوريا، فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الأقطار المتخلفة، وإنما تتفاوت في أوقات بدايتها، وكذلك من حيث حدتها، فلو افترضنا أن دولة متقدمة قد بدأت حالة الرخاء فيها قبل غيرها من الأقطار الشريكة تجاريا معها، فمن شأن حالة الرخاء أن تزيد من مستوى التشغيل وحجم الدخل القومي المحليين، وبالتالي زيادة الإنفاق يوافقه زيادة في الطلب الكلي _بما فيه على السلع والخدمات الأجنبية_ عندئذ سوف تزداد إيراداته في الوقت الذي تكون فيه الأقطار الأخرى _ الدول النامية هنا مثلا_ لم تبدأ بهذه الحالة، أي أنه لم يزداد طلبها على منتجات القطر المذكور، وهكذا سيميل ميزان المدفوعات في هذا القطر إلى العجز مقابل حصول فائض محتمل لدى موازين مدفوعات الأقطار الأخرى التي سترتفع صادراتها إلى ذلك القطر، وعلى العكس عندما يحصل كساد في القطر المتقدم، حيث سينخفض مستوى التشغيل والدخل المحليين فيه، ويستحب الأمر إلى الإنفاق والطلب اللذان سينخفضان بما في ذلك الطلب على السلع والخدمات المستوردة، ولكن الكساد لا يكون قد بدأ في الأقطار الأخرى _ النامية_ فإن طلبها على منتجات هذا القطر سوف يستمر بدون انخفاض، أي ستزداد الصادرات في القطر المذكور، مما يؤدي إلى ظهور فائض في ميزان مدفوعاته وعجز في موازين مدفوعات تلك الأقطار.

4. أسباب طارئة[2]:

أي قد تحصل أسباب عرضية، بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات القطر، كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضان أو الجفاف، فمثل هذه الحالات ستؤثر حتما على صادرات القطر المعني، وما يترتب عليه من انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا إذا صاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر، مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

ثانيا: طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات[3]:

1. التعديل الآلي بميزان المدفوعات:

إذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف فإن ميزان المدفوعات يعتدل تلقائيا.

---

[1]- عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص.ص 126-127.

[2]- عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص.ص 127- 12.

[3]- موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 22.

ولتوضيح عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات، نفرض أن ميزان المدفوعات يعاني عجز وذلك لأن المدفوعات التلقائية أكبر من المسلمات التلقائية، وبسبب هذا العجز في ميزان المدفوعات ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي يميل سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى إلى الانخفاض، وبالتالي تصبح السبع أقل كلفة من وجهة نظر المستوردين، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات وهذا الطلب يوافقه طلبا متزايدا على الدينار وعرضا متزايدا لعملات الدول الأخرى، وبسبب هذا الطلب المتزايد على الدينار يرتفع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى، ويستمر هذا الارتفاع في سعر صرف الدينار حتى يتوازن مع العملات الأخرى، وبالتالي يزول العجز في ميزان المدفوعات.

ومن الجدير بالذكر أن عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات تعتمد على مرونات الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة، وكذلك على مرونات الطلب الأجنبي على الصادرات من السلع والخدمات.

كما أن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وبالتالي يقلل ذلك من حجم الاستيراد، وبنفس الوقت يزيد من حجم التصدير حتى يتوازن ميزان المدفوعات.

وعلى عكس ذلك إذا كان هناك فائضا في ميزان المدفوعات لأن المسلمات التلقائية أكبر من المدفوعات التلقائية فإن سعر صرف الدينار سوف يميل إلى الارتفاع مقابل العملات الأخرى ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي فإن أسعار السلع والخدمات سوف تكون مرتفعة، مما يؤدي إلى انخفاض كميات السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج بسبب ارتفاع أثمانها من وجهة نظر المستوردين، كما أن المستوردات من الخارج سوف تزداد.

إن زيادة الطلب على السلع والخدمات الأجنبية يزيد من عرض الدينار وفي نفس الوقت يزيد من الطلب على العملات الأجنبية الأخرى، وهذا الوضع يؤدي إلى انخفاض سعر صرف للدينار حتى يتوازن سعر الصرف، وبالتالي يتوازن ميزان المدفوعات أوتوماتيكيا.

2. التدخل الحكومي في تعديل ميزان المدفوعات[1]:

من المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي لبلد ما، فتغير أحدهما يؤدي إلى تغير الآخر، إن مستويات الدخل المرتفعة محليا تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات من الخارج، وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات.

وعلى العكس من ذلك فإن مستويات الدخل المرتفعة في الخارج تؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

[1]- موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 23.

وتستطيع الحكومة تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين، فإذا كان هناك عجزا في ميزان المدفوعات فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية، وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية، وبالتالي يحدث انكماش في الدخول وتدني القدرة الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية، ويحدث العكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات.

3. السياسات النقدية:

يستطيع البنك المركزي التأثير على الطلب وعلى السلع والخدمات الأجنبية من خلال تعديل أسعار الصرف إذا كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة أو من خلال تعديل أسعار الفائدة.

وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية أي زيادة الصادرات المحلية وانخفاض المستوردات المحلية، وهذا ما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

كما يستطيع البنك المركزي رفع سعر الفائدة على الدولار مثلا لاستقطاب رؤوس الأموال من الخارج، وبالتالي تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات.

تجدر الإشارة هنا إلى أن رؤوس الأموال التي تصل إلى البلد من أجل الاستفادة من أسعار الفائدة تكون من النوع القصير الأجل فهي تدفقات مؤقتة وليست مستمرة.

الفرع الرابع: العوامل الإقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

هناك عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات من بينها التضخم، معدل نمو الناتج المحلي، الاختلاف في أسعار الفائدة وسعر الصرف، فلكل عامل طريقة تأثير مغايرة للعامل الآخر.

فالتضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتنخفض الصادرات وترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية؛

وتؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات؛

والتغير في أسعار الفائدة يبدي أثرا على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلي إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين؛

ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا ما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي خفض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، والذي يجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين[1].

بعد التطرق لأهم مفاهيم ميزان المدفوعات، ورأينا أن الميزان التجاري هو أحد أهم عناصره سنقوم بمعرفة بعض المفاهيم حول الميزان التجاري في المبحث الموالي.

[1]- بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2003، ص 64.

المبحث الثاني: الميزان التجاري وأقسامه

الميزان التجاري هو أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات، والذي يعتبر المؤشر الذي يقيس الفرق بين قيمة الصادرات والواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة، حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

ومن خلال هذا المبحث سنتناول مفهوم الميزان التجاري وأقسامه وكذا العجز والفائض.

المطلب الأول: تعريف الميزان التجاري

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا[1].

الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة من الزمن (عادة 3 أشهر)، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد – إجمالي واردات البلد

الميزان التجاري يشكل أهم جزء من ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه " الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد.

الميزان التجاري الإيجابي يعني أن صادرات البلد من سلع وخدمات أكثر من وارداتها نقول عنه " فائض في الميزان" أو ما يسمى " الفائض التجاري".

الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي، وهذا ما يسمى ب"العجز التجاري" لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية، بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل: الولايات المتحدة الأمريكية و هونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري، هذه الدول لها القدرة على مواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي.

الميزان التجاري السلبي فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي[2].

---

[1]– محمد يونس محمود، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 1993، ص 181.

[2]– مؤسسة عبد الحميد شومان، **مرجعك لمصطلحات الأعمال (الميزان التجاري)**،
10/09/2020، https://www.meemapps.com/term/balance-of-trade

المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري وأثره الاقتصادي

يقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما:

1. **الميزان التجاري السلعي**: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).
2. **الميزان التجاري الخدمي**: ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال)[1].

أما بالنسبة للأثر الاقتصادي للميزان التجاري، يوجد أثرين الأول هو الفائض والثاني هو العجز. وعلى الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءا من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات والأموال إلا أنه ذا دلالة كبيرة من حيث رصيده الإيجابي والسلبي. فعندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات في الميزان التجاري يعبر عنه بالعجز، وهو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، إذ يشير إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة وهذا يعني وجود الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة و التلاؤم مع الأذواق في السوق الخارجية وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من البلدان الأخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته و زيادة صادراته[2].

ويمثل عجز الحساب الجاري تحويلا حقيقيا إلى الأجانب أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج، وهو يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد المعني ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي.

فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات فيه، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطات البلد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة.

---

[1] - http://ta3lime.com/montada/showthread.php? T=6082.(09/09/2020)

[2] – بن طالب فاطمة الزهراء، **أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970–2010)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 57.

وأخيرا إذا كان هناك توازنا أو فائضا في الميزان التجاري فإن هذا يشير إلى اعتماد الدولة على مواردها الذاتية، أما إذا كان هناك عجز فهذا يشير إلى أن الدولة لا تعتمد على مواردها الذاتية.

المطلب الثالث: مفهوم الصادرات والواردات

الميزان التجاري يتمثل في الصادرات والواردات، لهذا سيتم التعرف على مفهوم كل من الصادرات والواردات، لقد أخذت الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل كافة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد.

تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني،[1] فالصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أنتكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية[2].

مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات. حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي، وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركيزها، دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي. أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي بالإضافة إلى حالة التخلف[3].

أما الواردات فيمكن تعريفها على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع[4].

فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل[5]، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن[6].

إن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي ودرجة ارتباطه وتبعيته للخارج،

---

[1]- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 130.

[2]- داود حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص 145.

[3]- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، (الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي)، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 1997، ص.ص 287-288.

[4]- برايس خليفة، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(1970-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03 ، 2013/2012، ص 37.

[5] -Insee- institut national de la statistique et des études économiques، (15/08/2020) ، http://www.insee.fr/en/accueil

[6]- عمر صخري، مرجع ذكر أعلاه، ص.ص 131- 13.

فإنه يعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية،[1] ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة وإليها، حيث تسجل صادرات السلع في حساب دائن وواردات السلع في حساب مدين[2].

المبحث الثالث: تحليل اتجاهات العجز التوأم

لقد عملت الجزائر جاهدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة لمختلف التغيرات والتطورات التي شهدتها، وذلك من خلال الاصلاحات الواسعة التي قامت بها، حيث كان لهذه الأخيرة الأثر البالغ في احداث التوازنات الخارجية. سنتطرق في ما يلي الى تحليل مختلف التطورات لكل من ميزان المدفوعات و الميزانية العامة

المطلب الأول: التحليل الاقتصادي للميزان المدفوعات الجزائري

عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة إصلاحات من أجل تنويع صادراته، لكن ورغم ذلك لم تستطع الجزائر التخلص من هيمنة المحروقات، وهو ما انعكس على وضعية ميزان المدفوعات التي بقية رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية، حيث أدي انخفاض أسعار النفط إلى ضعف ميزان المدفوعات الجزائري.

اولا: التحليل الاقتصادي لتطور الصادرات العامة والواردات العامة في الجزائر

الشكل رقم (2-1) : تطور الصادرات العامة و الواردات العامة في الجزائر (1990-2018).

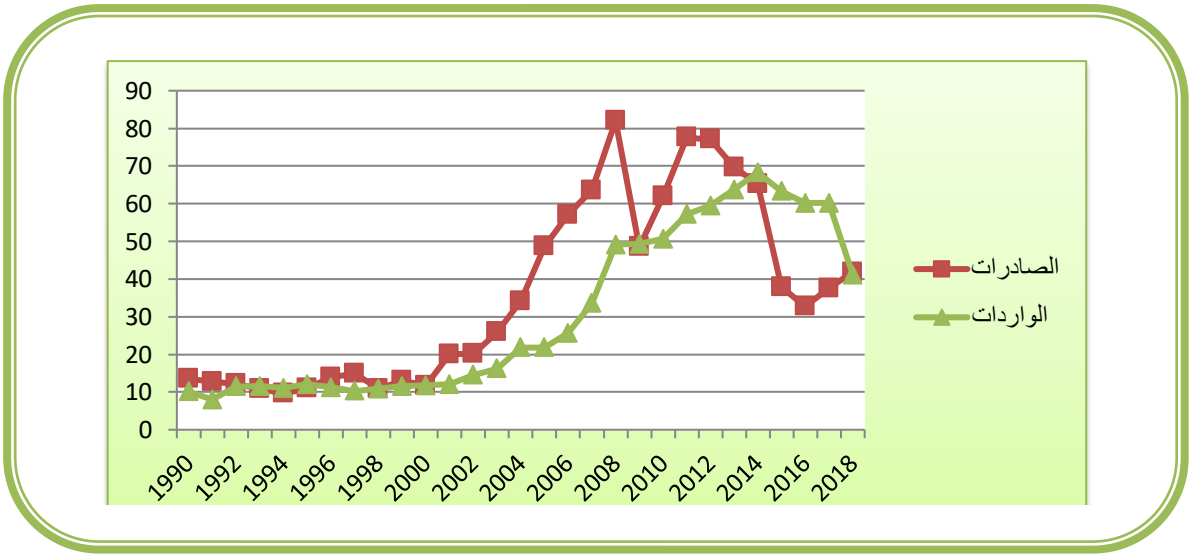

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(1) و باستخدام برنامج (Excel 2007)

[1]- حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 288.

[2]- جلال جويدة القصاص، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 218.

- **تحليل الصادرات العامة والواردات العامة خلال الفترة (1990– 1999):**
- **بالنسبة للصادرات:** نلاحظ من خلال الشكل انها بلغت سنة 1990 قيمة 13.5 مليار دولار أمريكي هذا راجع إلى الإنعاش الذي عرفته اسعار البترول، ولتنخفض بعدها إلى 12.72 مليار دولار سنة 1991 وإلى 12.15 مليار دولار سنة 1992 حتى سنة 1994 التي بلغت 9.59 مليار دولار ويعود هذا إلى سيطرت المحروقات على باقي الصادرات رغم اجراءات التحرير وسياسة ترقية الصادرات التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة (1990–1994) وهذا راجع إلى انخفاض اسعار المحروقات كما شهدت هذه الفترة ايضا انتقال الاقتصاد الجزائري الى اقتصاد السوق.

وبعدها عرفت الصادرات ارتفاعا محسوسا ابتداءا من سنة 1996 بقيمة 13.97 مليار دولار امريكي وهذا راجع إلى ارتفاع اسعار البترول باستثناء سنة 1998 شهدت فيها الصادرات انخفاض قدر بحوالي10.88 مليار دولار امريكي بسبب انخفاض اسعار البترول.

- **اما بالنسبة للواردات:** فقط عرفت شبه استقرار خلال الفترة (1990 – 1999) ابتداءا من سنة 1990 بقيمة 10.11 مليار دولار امريكى ، و انخفضت إلى 8.02 مليار دولار امريكي سنة 1991 و لترتفع في السنوات اللاحقة حيث وصلت الى 11.08 مليار دولار امريكى سنة 1994 ، أما سنة 1995 فشهدت اكبر قيمة لها حيث قدرت ب 12.11 مليار دولار امريكى و هذا نتيجة للطلب الكبير على السلع الاستهلاكية و تحرير التجارة الخارجية ، كما أن الجفاف الذي ضرب البلاد في نفس الفترة و الذي خلق آثار سلبية على الانتاج الزراعي و المحلي كان له الأثر في ارتفاع قيمة الواردات .

- **تحليل الصادرات العامة والواردات العامة خلال الفترة (2000–2018):**
- **بالنسبة للصادرات:** نلاحظ خلال هذه المرحلة ارتفاع كبير في الصادرات حيث بلغت سنة 2001 مقدار 20.09 مليار دولار امريكى لتواصل ارتفاعها و تسجل 82.03 مليار دولار امريكي سنة 2008، تبعا لارتفاع اسعار البترول ليعود الانخفاض بداية من سنة 2009 بقيمة 48.53 مليار دولار امريكى، ثم عادت الصادرات إلى الارتفاع بقوة فقد سجلت سنة 2011–2012 ما مقداره 77.58–77.12 مليار دولار امريكى وفي سنة 2014 قدر ب 65.19 مليار دولار امريكى ، اما سنتي 2017 – 2018 فقد شهدت انخفاض بقيمة 37.57–41.79 مليار دولار امريكي وهذا راجع إلى انخفاض اسعار البترول .
- **اما بالنسبة للواردات:** نلاحظ أنه سجلت ارتفاع فقدرت بقيمة 12.05 مليار دولار امريكي سنة 2001، و 16.2 مليار دولار امريكي سنة 2003، و يرجع هذا إلى زيادة في واردات الجزائر من مواد التشييد و

البناء و السلع الاستهلاكية. لتعرف بعد ذلك نمو اسرع اذا بلغت سنة 2004 قيمة 21.88 مليار دولار امريكي لتصل إلى 49.33 مليار دولار امريكي في 2009 إلى أن بلغت سنة 2012 مقدار 59.48 مليار دولار امريكي و هذا راجع الى واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية بقوة في تلك الفترة و ساهمت بشكل كبير في الواردات، لتصل إلى سنة 2013 - 2014 بقيمة 63.77-68.29 مليار دولار امريكي ، اما سنتي 2017 و 2018 فقدرت ب 60.13-41.17 مليار دولار أمريكي.

ثانيا: التحليل الاقتصادي الرصيد الميزان التجاري الجزائري

يعتبر من اهم مكونات ميزان المدفوعات وهو بسجل كافة البنود ذات الطابع المادي والخاصة مجمل حركات السلع من صادرات وواردات الدولة خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة. ولا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن بقية دول العالم إلا فيما يتعلق بإظهاره للدور الاستراتيجي الذي يلعبه قطاع المحروقات في جانب الصادرات البترولية والتي تشكل المورد الأساسي لمداخيل الدولة.

الشكل رقم (2-2) : تطور الميزان التجاري في الجزائر (1990-2018).

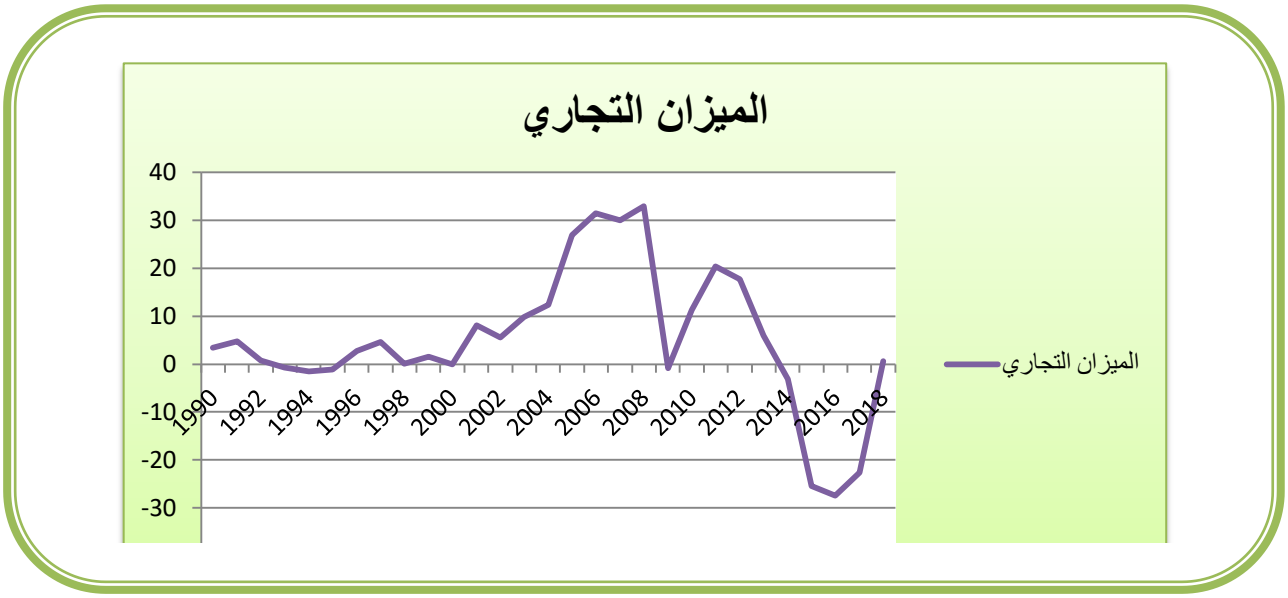

- **المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (1)و باستخدام برنامج (Excel 2007)**
- **تحليل رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1990-1999):**

نلاحظ ان الميزان التجاري قد سجل خلال السنوات 1990، 1991، 1992 ، 1993، إلى غاية 1999 رصيدا موجبا و هذا يرجع إلى انخفاض قيمة الواردات نظرا لتقلص الطلب المحلي على جزء كبير منها اضافة إلى

ارتفاع اسعار البترول . باستثناء السنوات الثلاثة 1995،1994،1993 فسجلت عجز بقيمة (0.68، 1.49، 1.17-) مليار دولار امريكي اين فاقت قيمة الواردات قيمة الصادرات بسبب انخفاض اسعار البترول.

- **تحليل الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2018):**

من خلال الشكل البياني نلاحظ ان الميزان التجاري قد سجل سنة 2001 فائضا بقيمة 8.04 مليار دولار امريكى واستمرت وضعية الفائض في الميزان التجاري الى غاية سنة 2008 بقيمة 32.93 مليار دولار أمريكي، اما خلال سنة 2009 سجلت عجز بقيمة (0.8-) مليار دولار أمريكي، ليعرف انخفاضا هائلا ابتداءا من سنة 2010 بمقدار 11.33 مليار دولار أمريكي هذا راجع إلى الأزمة العالمية 2008 و التي انتقلت إلى الجزائر عن طريق اسعار البترول في الاسواق العالمي، ليعود الارتفاع مرة اخرى فقد حقق 20.37 مليار دولار امريكى سنة 2011 ليتراجع ابتداء من سنة 2012 حيث حقق عزا خلال سنتي 2016-2017 بقيمة (27.45- ،22.56-)مليار دولار امريكى موازنة مع تراجع أسعار البترول.

ثالثا: التحليل الاقتصادي لرصيد ميزان المدفوعات الجزائري

الشكل رقم (2-3) : تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2018).

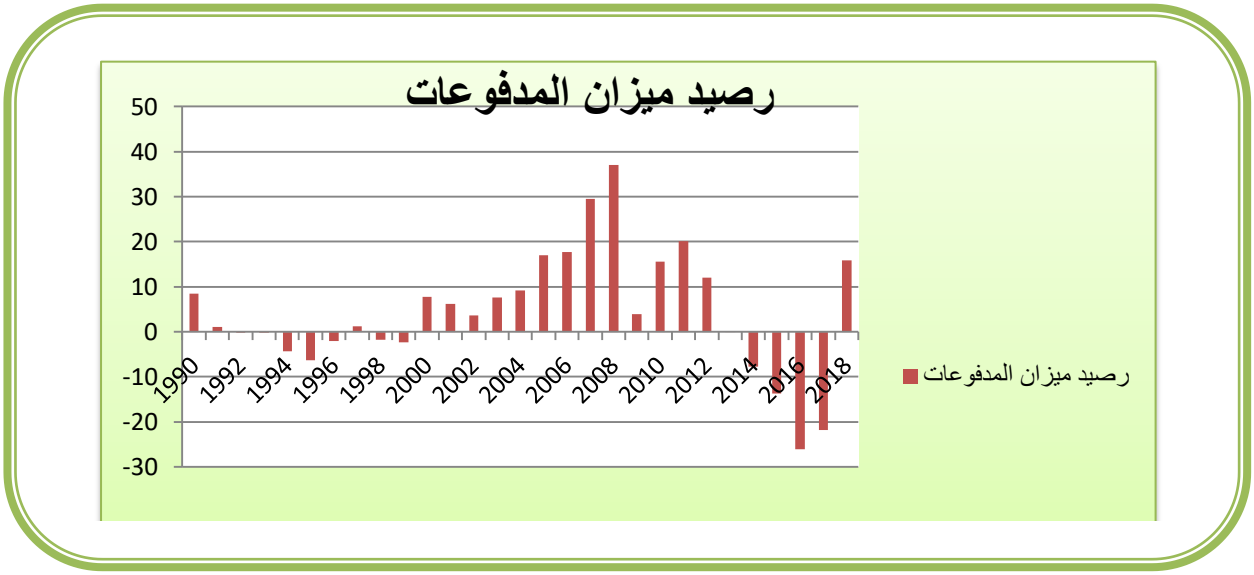

- **المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (1) وباستخدام برنامج (Excel 2007)**

- **تحليل رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-1999):**

في سنة 1990 سجل ميزان المدفوعات عجزا رغم أن الميزان التجاري سجل موجبة فإن ذلك لم يسمح بتحقيق فائض على مستوى الميزان الكلي، وذلك راجع إلى عجز حساب رأس المال الذي امتص الفائض في الحساب الجاري، ونفس الشيء بالنسبة لسنوات 1996، 1998 و1999 فعجز ميزان رأس المال قد أدي إلى العجز في

ميزان المدفوعات. أما خلال سنتي 1994-1995 فإن العجز في ميزان رأس المال أضيف إليه عجز في الميزان التجاري فسجل بذلك ميزان المدفوعات عجزا حادا ومؤقتا بقيمة (4.37 ، 6.33) مليار دولار على التوالي، هذا العجز الحاد سرعان ما انخفض خلال سنتي 1996-1997 بسبب زيادة رصيد الحساب الجاري وانخفض العجز في ميزان رأس المال، أين شهدت الجزائر تحسنا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما يفسر انخفاض عجز حساب رأس المال، وهو ما يحسن من وضعية ميزان المدفوعات، وفي سنة 1998 حقق ميزان المدفوعات عجزا بقيمة 1.97مليار دولار، في حين كان العجز في سنة 1999 يقدر ب 2.38 مليار دولار. وعليه يمكن القول أن الميزان الكلي عرف وضعية غير مستقرة، انتقل فيها من الفائض إلى العجز، إلا أن أسوأ سنتين في هاذه الفترة 1994-1995 ، وهذه السنوات انخفض فيها سعر برميل النفط.

- **تحليل رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2018):**

حقق رصيد ميزان المدفوعات ارتفاعا قدر به 7.75 مليار دولار سنة 2000 ثم عاود الانخفاض بين سنتي 2001 -2002 نتيجة لتراجع رصيد الميزان التجاري والعجز المحقق في ميزان رأس المال، وبعد سنة 2002 ارتفع رصيد ميزان المدفوعات واستمر في الارتفاع حتى نهاية عام 2008 أين حقق فائضا بقيمة 36.99 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى ما حققه الميزان التجاري من فائض مرتفع خلال تلك السنوات، وفي سنة 2009 تراجع رصيد ميزان المدفوعات بصورة كبيرة مسجلا رصيد 3.86 مليار دولار، وثم عاود الارتفاع من جديد سنتي 2010-2011 ليسجل فائضا بقيمة (15.58، 20.14) مليار دولار على التوالي بسبب تحقيق في الحساب الجاري وحساب رأس المال معا، وانخفض رصيد ميزان المدفوعات سنتي 2012 و2013 إلى(12.06، 0.13) مليار دولار على التوالي، ويرجع هذا أساسا إلى الارتفاع القوي لواردات السلع المرفق بتقلص الصادرات من المحروقات. كما شهدت سنة 2014 عجزا قدر ب 7.78 مليار دولار أمريكي. وفي سنة 2018 سجل الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات فائضا بقيمة 15.82مليار دولار.

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي للميزانية العامة في الجزائر

تعتبر النفقات العامة احد أهم الأدوات لتنفيذ النشاطات المالية للدولة باختلاف توجهاتها، وتختلف أهميتها من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة، وفي تمويلها من جهة أخرى. كما تعتبر الإيرادات العامة في مختلف الاقتصاديات الشق الثاني للموازنة، وهذا ملا تقدمه للاقتصاد من وسيلة لتوجيه الاقتصاد الوطني وتمويله، إلا أن الإيرادات العامة في الجزائر ليست مثلها في باقي دول العالم، حيث تعتبر المحروقات أحد أهم موارد الدولة.

اولا : التحليل الاقتصادي لتطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر

الشكل رقم (2-4) تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر(1990-2017) .

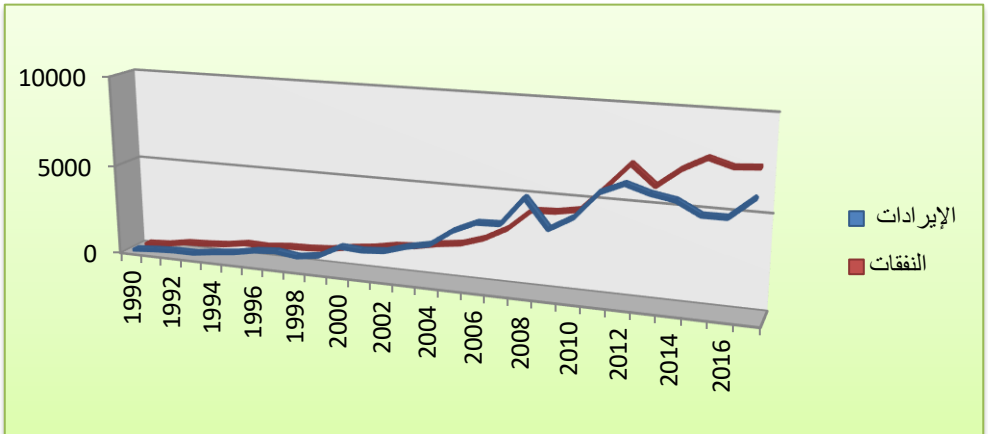

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (2)و باستخدام برنامج (Excel 2007)

1) تحليل الايرادات العامة والنفقات العامة للفترة (1990-1999):

- **بالنسبة للإيرادات العامة:** لقد عرفت بداية هذه الفترة نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع اسعار البترول في الاسواق العالمية، حيث ارتفعت من 152.5 مليار دينار سنة 1990 إلى 248.9 سنة 1992 وبقيت في تزايد طفيف لتصل سنة 1997 إلى 926.7 مليار دج باستثناء سنة 1998 التي شهدت انخفاضا قدر ب 774.6 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض اسعار البترول.
- **اما النفقات العامة:** فشهدت خلال هذه الفترة تزايد مستمر بداية من سنة 1990 بقيمة 136.5 مليار دينار غير أن هذا التزايد يختلف من سنة إلى أخرى فأحيانا تنخفض وأحيانا ترتفع وذلك بسبب الظروف الاقتصادية وبرامج الإصلاح التي تنتهجها الدولة، لتصل الى 759.617 مليار دج سنة 2005 و961.7 مليار دج سنة 1999.

2) تحليل الايرادات العامة و النفقات العام خلال الفترة (2000-2017) :

- **الإيرادات العامة:** عرفت الايرادات العامة ارتفاعا خلال الفترة 2000-2007 وهذا راجع إلى ارتفاع الايرادات النفطية من 1578.1 مليار دج سنة 2000 إلى 3687.9 مليار دج سنة 2007. وتبقى هذه الزيادة مستمرة لتصل إلى 6339.3 مليار دج سنة 2012، اما من 2013 إلى 2017 عرفت الايرادات

ارتفاعا حيث انتقلت من5957.5مليار دج سنة 2013 إلى 6182.8 مليار دج سنة 2017. وهذا يعود الى ارتفاع اسعار البترول.

- **النفقات العامة:** استمرت خلال هذه الفترة بالارتفاع حيث سجلت خلال السنتين 2000-2001 قيمة 1178.1 -1321 مليار دج، لتصل سنة 2004 إلى 1891.77 مليار دج وهي الفترة التي شهدت برنامج دعم الانعاش الاقتصادي اما الفترة 2005-2009 فهي فترة البرنامج التكميلي وهذا بدل استمرار الدولة في سياستها التوسعية في الانفاق حيث وصلت النفقات العامة سنتي 2015 -2017 إلى 7656.3 -7383.6 مليار دج بالرغم من الثورات التي شهدتها اسعار النفط. سواء احداث سبتمبر 2001 او الأزمة العالمية 2008، او الازمة النفطية 2014.

ثانيا: التحليل الاقتصادي لرصيد الميزانية العامة في الجزائر

أن المقصود بالميزانية العامة هو الفرق بين الايرادات العامة والنفقات العامة، وتكون في حالة توازن عندما يتساوى مقدار الايرادات العامة مع مقدار النفقات العامة، وبالعكس تكون الميزانية العامة في حالة عدم التوازن (الفائض أو العجز) عندما لا تتساوى الإيرادات العامة مع النفقات العامة، وتعتمد الجزائر بشكل رهب في تمويل الميزانية العامة للدولة على الجباية النفطية والتي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط في الاسواق العالمية. ويمثل الشكل الموالي تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر:

الشكل رقم (2-5) تطور الميزانية العامة في الجزائر(1990-2017) .

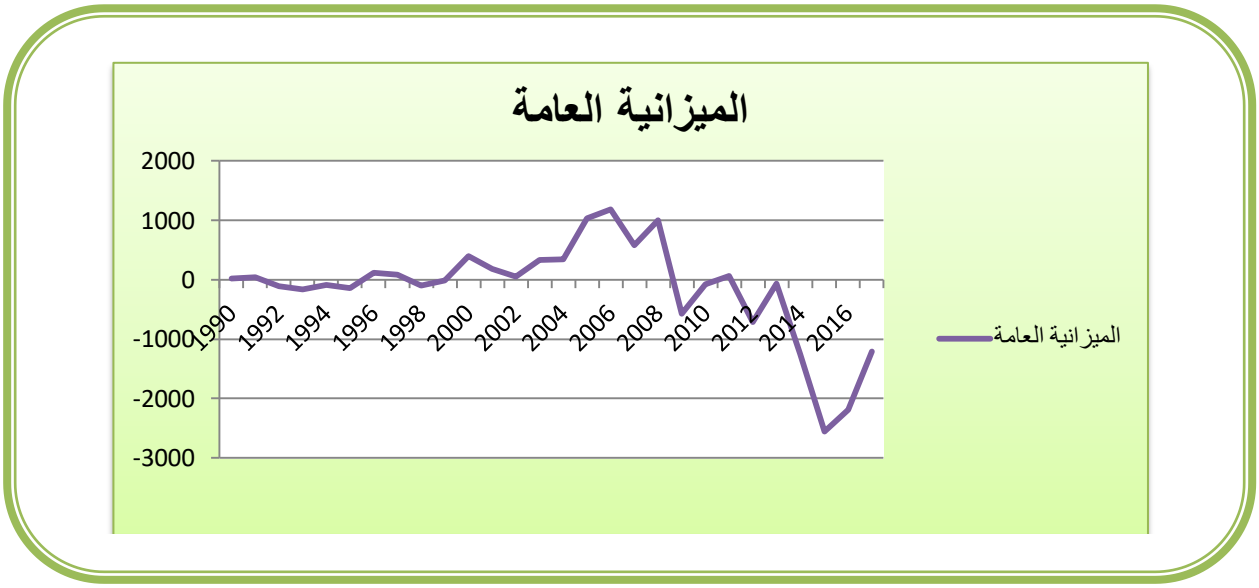

- **المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم(2) وباستخدام برنامج (Excel 2007)**

- ***تحليل رصيد الميزانية خلال الفترة (1990-1999)***

تميزت هذه الفترة بين الفائض والعجز، فبعدما سجلت فائضا سنتي 1990 و1991 ب 16 و36.8 مليار دج، كنتيجة لزيادة ايرادات الجباية البترولية، ليسجل العجز ابتداء من سنة 1992 قدر ب 108.267 مليار دج و ذلك بسبب التعثر المفاجئ الذي عرفته الإصلاحات الاقتصادية و دعم السلع الاستهلاكية الاساسية، ليرتفع هذا العجز الى 162.678 -مليار دج. سنة 1993، لذا كان من الضروري القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز، وهذا ما حرصت الجزائر على مواجهته في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، ابتداء من عام 1994 حيث اتبعت الحكومة سياسة انكماشية ناجحة، اين تقلص عجز الميزانية لسنتي 1994-1995 مسجلا 148.89-

و147.886 مليار دج، ولكن في سنة 1996 و1997 استطاعت الجزائر أن تحقق فائضا بقيمة 99.8و 81.6 مليار دج بسبب ارتفاع اسعار البترول اما سنتي 1998 و1999 تحول الفائض إلى عجز قدر ب 101.4-مليار دج سبب انخفاض اسعار البترول، اما سنة 1999 وبسبب تحسن اسعار البترول تقلص العجز في الميزانية إلى 11.2-مليار دج

- **تحليل رصيد الميزانية خلال الفترة (2000- 2016)** :

لقد شهدت الحالة الاقتصادية للجزائر انتعاشا ملحوظا خلال الفترة 2000-2006، اين سجل رصيد الميزانية بداية من سنة 2000 قيمة 400 مليار دج بسبب الارتفاع الحاصل في الايرادات النفطية. ليصل الى سنة 2006 التي سجلت بما أكبر قيمة قدرت ب 5. 1185 مليار دج. وبعدها عاد العجز ليغطي الميزانية من جديد بل وازداد من سنة إلى أخرى رغم الزيادة التي عرفته صادرات النفط، حيث كانت الزيادة في النفقات أكبر من الزيادة في الايرادات جراء قيام الدولة ببرامج تنموية.

لقد عرفت الجزائر عجزا مستمرا في موازنتها العامة نتيجة لانخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المؤثرة في جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة.

فيمكن تفسري اتساع العجز الموازين في الجزائر نتيجة لزيادة النفقات العامة بسبب توسع الإنفاق العام الذي شاهدته الجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية، وباعتبار أن مستوى النفقات العامة ارتفع سينخفض مستوى الادخار العام وهذا ما شاهدته الأعوام الأخرى من تآكل مدخرات صندوق ضبط الإيرادات الجزائري الذي كان مصدر أمان لسد العجز الموازين مما يؤد إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبارتفاع سعر صرف العملة المحلية تزداد الواردات وتنخفض الصادرات وبالتالي يتشكل عجز في الميزان التجاري ومنه في ميزان

المدفوعات وهو تفسير يقترب إلى حد بعيد إلى وجهة النظرية الكينزية حول العجز التوأم، فميزان المدفوعات يتأثر هو الآخر بتقلبات أسعار النفط.

خلاصة الفصل الثاني:

إن ميزان المدفوعات يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية، فهو يبين صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي، إذ كانت معظم المعاملات الجارية والرأسمالية لا تترجم بشروط السوق، خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية، فإن التوازن الخارجي يكون توزنا اصطناعيا، لهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي.

وإن لم يكن الميزان متوازنا فهو حتما في وضعية اختلال، سواء كان في صورة عجز أو فائض، ولا نجد صعوبة في تحديده ومعرفة صور وأسباب هذا الاختلال وكذلك محاولة علاجه بمختلف الطرق.

أما الميزان التجاري هو أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني ويدل على قوته، أما العجز في ميزان المدفوعات يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، فبهذا يعتبر ميزان المدفوعات كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية وتعزيز مكانتها اقتصاديا وسياسيا.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة.

يعتبر التوازن الاقتصادي احد مقومات التنمية المستدامة، نظرا لتأثير التوازنات الاقتصادية الكلية على عجلة النمو الاقتصادي، وباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية على غرار التشغيل و استقرار الأسعار و الاستثمار، فالتوازن الداخلي (الموازنة العامة) يضمن الاستقرار النقدي من خلال المحافظة على الأسعار، وكذلك خلق مناصب شغل وإعادة توزيع الدخل الوطني قصد تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية، والتوازن الخارجي يضمن سيولة الاقتصاد الوطني واستقلالية القرار الاقتصادي الوطني، وبالتالي فهما كل متكامل في خدمة الاقتصاد الوطني، وهناك من يرى وجود ارتباط وثيق بينهما، فالكينزيون يرون وجود علاقة سببية تتجه من الميزانية العامة نحو ميزان المدفوعات حيث تؤدي التغيرات التي تطرأ على عجز الميزانية إلى تغيير كل من أسعار الفائدة الحقيقية و سعر الصرف الحقيقي و مستوى الدخل الحقيقي والتي تؤدي بدورها إلى تغيير ميزان المدفوعات، وهناك من يرفض هذه العلاقة (المنهج الريكاردي)، بحجة أنه يرى بأن عجز الميزانية نتيجة انخفاض مؤقت للضرائب و سرعان ما يعود إلى طبيعته، الأمر الذي يؤدي إلى عودة الميزانية إلى حالتها الطبيعية (التوازن)، غير أن الواقع الاقتصادي أثبت في الكثير من الدول وجود علاقة سببية متبادلة بين العجزين، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على العلاقة بين عجز الموازنة و عجز ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2018.

وذلك بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا و المتمثلة في " **ما مدى تأثير العجز الموازني على العجز في ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2018)؟**

وفيما يلي نقدم أهم نتائج البحث مع مجموعة من الاقتراحات:

- **نتائج الدراسة:**

توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- تعتبر الميزانية العامة وسيلة مهمة في يد الدولة لتحقيق أهدافها الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية، لكن النظام الميزاني يعتني من عدة نقائص واختلالات ولهذا وجب النظر فيه ومحاولة معالجة هذه الاختلالات وكذا تحديث هذا النظام وتكوين قاعدة قانونية وتنظيمية جديدة بما يتناسب مع الأنظمة الاقتصادية المتطورة.
- رغم الجهود المبذولة **لتنمية الصادرات غير النفطية وتنويعها إلا أننا نجد صادرات المحروقات في الصدارة دائما.**
- الفائض في ميزان المدفوعات لا يعبر عن طبيعة النمو الاقتصادي.
- تبين من خلال الدراسة النظرية والتحليلية وجود توافق بين تغيرات رصيد الميزانية العامة ورصيد ميزان المدفوعات وهذا ما أكد لنا فرضية العجز التوأم في الاقتصاد الجزائري.

- وجود علاقة بين رصيد الميزانية العامة ورصيد ميزان المدفوعات.
- اتضح أن التغيرات التي تطرأ في عجز الميزانية ستنتقل إلى الحساب الجاري.
- فرضية عجز التوأم لا يمكن تطبيقها على الاقتصاد الجزائري بمفهومها النظري وذلك لأن ميزان المدفوعات لا يستجيب للتغيرات الحاصلة في معدل سعر الصرف وإنما يستجيب بشكل كبير لتغيرات سعر البترول كون الاقتصاد الجزائري معظم صادراته عبارة عن صادرات نفطية.

الاقتراحات:

اتخاذ سياسات اقتصادية تخفف من العجز في كل من الميزانية العامة وميزان المدفوعات كل على حدا وذلك للتقليل من عجز التوأم وذلك من خلال:

- تنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تطوير و تشجيع الجهاز الإنتاجي الوطني من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و ذلك بالعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للقضاء على أحادية التصدير، عن طريق خلق بدائل لصادرات المحروقات وتوسيع قاعدة الصادرات لاسيما في قطاع الصناعة والزراعة و الخدمات (خاصة السياحة)، و التقليل من الواردات و تخفيف الضغوط الناجمة عنها، و ذلك من خلال الاستغلال الجيد و العقلاني للموارد الوطنية و دعم و خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة وفق إستراتيجية تهدف إلى تغطية متطلبات السوق المحلي، وكذلك تشجيع الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي من خلال الامتيازات الجبائية ومراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار.
- ترشيد السياسة المالية في الجزائر من خلال حوكمة النفقات العمومية خاصة نفقات التسيير من خلال تبني نظام دعم يحقق العدالة الاجتماعية، وتوجيه نفقات التجهيز نحو الاستثمار في المشاريع المنتجة التي تحقق التنمية والنمو الاقتصادي، و كذا تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة للتخلص من الظواهر السلبية التي تفتك بالأموال العمومية، وذلك من خلال وضع قواعد رقمية لتنظيم و تسيير ورقابة النفقات العامة، بالإضافة إلى ضرورة إعادة هيكلة وتطوير النظام الضريبي بهدف تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على الجباية البترولية، وكذلك محاربة الغش والتهرب الضريبي ورفع نسبة التحصيل الضريبي.
- عقلنة العمل البنكي من خلال اتخاذ المعايير الاقتصادية في منح القروض تفاديا للتجربة السابقة التي رهنت الكثير من الموارد المالية للبلد في مشاريع وهمية، ومحاربة ظاهرة تهريب الأموال عن طريق فواتير الاستيراد من خلال خلق جهاز رقابة فعال والتنسيق مع الشركاء التجاريين.

- ضرورة تطوير السوق المالية باعتبارها آلية لتمويل وتشجيع الاستثمارات الوطنية من خلال رفع القيود المفروضة على العمل المالي، وإدراج العديد من المؤسسات العمومية في بورصة الجزائر، مع محاربة السوق الموازية سواء العملة الأجنبية أو المحلية من خلال فرض التعامل التجاري والمالي بالطرق القانونية وعن طريق المنظومة المالية.

أفاق الدراسة:

وفي الختام فإن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض الدوافع التي نراها جديرة أن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى:

- هيكل الإيرادات والنفقات وأثرها على عجز الميزانية العامة.
- تقدير العلاقة بين عجز الميزانية، التضخم والنقود في الجزائر.
- اختيار نظام الصرف بين الثبات والمرونة في ظل استدامة عجز الحساب الجاري.
- دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية على تحديد وضعية الميزان التجاري.
- إجراء دراسة مقارنة بين الجزائر والدول العربية الأخرى لمعرفة أسباب واختلاف أثر عجز الميزانية على عجز ميزان المدفوعات أو العكس.

قائمة المراجع

أولا/ الكتب بالغة العربية:

1-أيلس شاوش بشير، **المالية العامة (المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري)**، ديوان المطبوعات الجامعية-المطبعة الجهوية بوهران-الجزائر، 2008.

2-بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.

3-جلال جويدة القصاص، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

4-جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2000.

5-جميل جريسات، **موازنة الأداء بين النظرية والتطبيق**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية-إدارة البحوث والدراسات، مصر، 1995.

6-حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد، (الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي)**، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

7-حسين الصغير، **دروس في المالية والمحاسبة العمومية**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2001.

8-خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

9-داود حسام علي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.

10-زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية)**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

11-زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

12-زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

13-زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1998.

14-سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة الاقتصاد العام**، الجزء الأول، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998.

15-سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

16-سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

17-شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، 2012.

18-شوقي ناجي جواد، **إدارة الأعمال الدولية (مدخل تتابعي)**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

19-صفوت عبد السلام عوض الله، **سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات**، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

20-عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

21-عادل أحمد حشيش، **مقدمة في الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998.

22-عبد الرحمان يسرى أحمد وآخرون، **الاقتصاد الدولي**، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، مصر، 2005

23-عبد الرحمان يسرى أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.

24-عبد الكريم جابر العيساوي، **التمويل الدولي (مدخل حديث)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

25-عبد المطلب عبد المجيد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004.

26-عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، **العلوم الاجتماعية (الاقتصاد-العلوم)**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.

27-علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005/2004.

28-عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

29-غازي حسين عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار البيان، عمان، الأردن، 1998.

30-فليح حسن خلف، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديثة، الأردن، 2008.

31-قاسم إبراهيم الحسيني، **المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

32-كامل البكري، **الاقتصاد الدولي للتجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002.

33-لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

34-محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.

35-محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003

36-محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

37-محمد عباس المحرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008.

38-محمد عباس المحرزي، **اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة – الإيرادات العامة – الميزانية العامة للدولة)**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

39-محمد عبد العزيز عجيمية، **الاقتصاد النقدي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.

40-محمد مسعي، **المحاسبة العمومية**، الطبعة الثانية، دار الهدى، الجزائر، 2003.

41-محمد يونس محمود، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 1993.

42-محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

43-موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

44-هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر التوزيع، عمان، 2006.

ثانيا/ الرسائل والأطروحات:

1-نور محمد لمين، **"دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات –دراسة حالة –ولاية تيارت"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان – الجزائر، 2012/2011.

2-تومي سلامي، **ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.

3-حنان العروق، **"سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي –دراسة حالة–الجزائر–"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة تخصص بنوك وتأمينات، الجزائر، 2005/2004.

4-برايس خليفة، **دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة(1970–2010)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، 2013/2012.

5-يحياوي عبد الحفيظ، **"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن دراسة حالة –الجزائر(1970–2009)"** مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011.

6-بن طالب فاطمة الزهراء، **أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة قياسية لحالة الجزائر1970–2010)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013/2012.

7-سامية مقعاش، **"العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007.

ثالثا/مجلات علمية:

1-الطاهر جليط، نور الدين بن شوفي، **"العلاقة بين العجز المالي وعجز الحساب الجاري في ظل** اقتصاد نفطي حالة الجزائر-دراسة قياسية "، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 1، 2020/04/30.

رابعا/ القوانين والمراسيم:

1-قانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، **المتعلق بالقوانين المالية**، الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10.

2-المادة 6 من القانون 90-21، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بالقوانين المالية، الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10.

3-المادة 44 من القانون 84-17، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بالقوانين المالية، الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10.

4-المادة 48 من القانون 84-17، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بالقوانين المالية، الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10.

5-المادة 56 من القانون 84-17، المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بالقوانين المالية، الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10.

6-المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 فبراير 1995 يحدد صلاحيات وزير المالية، الجريدة الرسمية، العدد:1995.

7-المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، **المتعلق بالقوانين المالية**، الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10.

8-المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، **المتعلق بالقوانين المالية**، الجزائر، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 1984/07/10.

خامسا/ الكتب باللغة الأجنبية:

1- Denideni Yahia، "**LA Pratique Du Système Budgétaire De L'état En Algérie** "، OPU، 2002

2- Abdelhamid GAS « **Le budget de l'état**»، formation des inspecteurs centraux، **–** IEDF **–** KOLEA، février 2007

3- SENATOR Khaled، «**Le changement dans les finances** » -Etudes Comparative- Mémoire de fin d'étude، Encadré par : Mr GAS Abdelhamid، IEDF، Décembre 2008

سادسا/المواقع الالكترونية:

1-مؤسسة عبد الحميد شومان، **مرجعك لمصطلحات الأعمال (الميزان التجاري)**،
10/09/2020, https://www.meemapps.com/term/balance-of-trade

http://ta3lime.com/montada/showthread.php? T=6082.(09/09/2020)

2-Insee-institut national de la statistique et des études économiques، (15/08/2020) ,http://www.insee.fr/en/accueil

الملاحق

الملحق رقم (01) : يمثل تطور ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة (1990-2018)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	رصيد ميزان المدفوعات
1990	13,5	10,11	3,39	8,4
1991	12,72	8,02	4,7	1,04
1992	12,15	11,46	0,69	-0,11
1993	10,88	11,56	-0,68	-0,03
1994	9,59	11,08	-1,49	-4,37
1995	10,94	12,11	-1,17	-6,33
1996	13,97	11,24	2,73	-2,09
1997	14,89	10,28	4,61	1,17
1998	10,88	10,85	0,03	-1,79
1999	13,04	11,52	1,52	-2,38
2000	11,7	11,7	0	7,75
2001	20,09	12,05	8,04	6,19
2002	20,15	14,55	5,6	3,65
2003	25,96	16,2	9,76	7,59
2004	34,18	21,88	12,3	9,25
2005	48,71	21,84	26,87	16,94
2006	57,12	25,65	31,47	17,73
2007	63,53	33,57	29,96	29,53
2008	82,03	49,1	32,93	36,99
2009	48,53	49,33	-0,8	3,86
2010	61,98	50,65	11,33	15,58
2011	77,58	57,21	20,37	20,14
2012	77,12	59,48	17,64	12,06
2013	69,66	63,77	5,89	0,13

2014	65,19	68,29	-3,1	-7,78
2015	37,91	63,29	-25,38	-13,71
2016	32,75	60,2	-27,45	-26,03
2017	37,57	60,13	-22,56	-21,76
2018	41,79	41,17	0,62	15,82

المصدر

- تقارير البنك الدولي : http://data.worldbank.org/country/algeria
- تقارير بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm

الملحق رقم (02) : يمثل تطور الميزانية العامة للجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2017)

السنوات	الإيرادات	النفقات	الميزانية العامة
1990	152,5	136,5	16
1991	248,9	212,1	36,8
1992	311,864	420,131	-108,267
1993	313,949	476,627	-162,678
1994	477,181	566,329	-89,148
1995	611,731	759,617	-147,886
1996	836,996	724,609	112,387
1997	932,668	845,196	87,472
1998	774,67	875,739	-101,069
1999	950,496	961,682	-11,186
2000	1578,161	1178,122	400,039
2001	1505,526	1321,028	184,498
2002	1603,188	1550,646	52,542
2003	1974,466	1639,265	335,201
2004	2229,899	1888,93	340,969
2005	3082,828	2052,037	1030,791
2006	3639,925	2453,014	1186,911
2007	3687,9	3108,669	579,231
2008	5190,4	4191,053	999,347
2009	3676	4246,334	-570,334
2010	4392,8	4466,94	-74,14

2011	5790,1	5731,752	58,348
2012	6339,3	7058,1	-718,8
2013	5957,5	6024,1	-66,6
2014	5738,4	6995,7	-1257,3
2015	5103,1	7656,3	-2553,2
2016	5110,1	7297,5	-2187,4
2017	6182,8	7389,3	-1206,5

المصدر

- تقارير البنك الدولي : http://data.worldbank.org/country/algeria
- تقارير بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm